



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединенных Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة



لجنة البرنامج

الدورة الخامسة والعشرون بعد المائة

روما، 12-16 نوفمبر/تشرين الثاني 2018

تقييم مساهمة منظمة الأغذية والزراعة في الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية من أجل الزراعة
المستدامة (الهدف الاستراتيجي 2)

يمكن توجيه أي استفسارات عن مضمون هذه الوثيقة إلى:

السيد Masahiro Igarashi

مدير مكتب التقييم

الهاتف: +39 06570-53903



PC 125

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)؛ وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة
للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة.
ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة: www.fao.org

سلسلة التقييمات المواضيعية

تقييم مساهمة منظمة الأغذية والزراعة في الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية
من أجل الزراعة المستدامة (الهدف الاستراتيجي 2)

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
مكتب التقييم

المحتويات

4	مقدمة	-1
4	الغرض من التقييم	1-1
4	النطاق والأهداف	2-1
4	المنهجية	3-1
5	المحددات	1-3-1
5	وصف الهدف الاستراتيجي 2 للمنظمة	-2
5	الإطار الاستراتيجي المراجع	1-2
6	برنامج الهدف الاستراتيجي 2	2-2
6	برنامج وفريق الهدف الاستراتيجي 2	1-2-2
7	آليات التنفيذ	2-2-2
8	الموارد	3-2-2
9	النتائج	-3
9	الوضع الاستراتيجي وأهميته	1-3
13	الميزة النسبية لمنظمة الأغذية والزراعة والقيمة المضافة في إطار البرنامج الاستراتيجي 2	2-3
15	الوضوح المفاهيمي للهدف الاستراتيجي 2 وملاءمة تصميمه	3-3
19	الفعالية والمساهمة في النتائج	4-3
29	دمج المواضيع الشاملة	5-3
35	فعالية الشراكات	6-3
38	طرائق ونهج التنفيذ	7-3
39	آليات التنفيذ	8-3
44	الاستنتاجات والتوصيات	-4
44	الاستنتاجات	1-4
48	التوصيات	2-4

1-1 مقدمة

1-1 الغرض من التقييم

1- يوجز هذا التقرير الاستنتاجات والنتائج الرئيسية التي خلص إليها تقييم مساهمة منظمة الأغذية والزراعة في الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية من أجل الزراعة المستدامة (الهدف الاستراتيجي 2)، في تطبيق خطة العمل الإرشادية المتجددة للتقييم الاستراتيجي والبرامجي للفترة 2015-2017 التي اعتمدت في الدورة السادسة عشرة بعد المائة للجنة البرنامج.

2-1 النطاق والأهداف

2- يشمل نطاق التقييم جهود المنظمة للمساهمة في الهدف الاستراتيجي 2 على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية، سواء أكانت هذه الجهود مدعومة من فريق البرنامج الاستراتيجي 2 أم لا. ويغطي التقييم الفترة ما بين عامي 2014-2017، أي الفترة منذ اعتماد الإطار الاستراتيجي الجديد، ولكن نُظر أيضاً في البرامج ذات الصلة بالهدف الاستراتيجي 2 التي بدأت قبل عام 2014.

3- وأكدت أهداف التقييم على المساءلة تجاه أعضاء المنظمة وشركائها. وقيم التقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف الاستراتيجي 2، وفحص قيمته المضافة للجهود التي تبذلها المنظمة لتعزيز الأغذية والزراعة المستدامة. وبالنظر إلى التاريخ القصير للأهداف الاستراتيجية، لم يُقصد للتقييم أن يقوم بتقييم الآثار.

4- ركّز التقييم على ثلاث مسائل تقييم شاملة:

- **الوضع الاستراتيجي وأهميته:** هل كان وضع المنظمة العالمي وتأثيرها في مجال السياسات والدعوة في المجالات المتعلقة بالهدف الاستراتيجي 2 ذات صلة باحتياجات الدول الأعضاء؟
- **الفعالية والمساهمة في النتائج، بما في ذلك المواضيع الشاملة:** إلى أي مدى نجحت تدخلات الهدف الاستراتيجي 2 ونجحها واستراتيجياته وأطره المفاهيمية، في المساهمة في تحقيق النتائج الاستراتيجية؟
- **طرائق التنفيذ والكفاءة والشراكات:** ما مدى كفاءة ومناسبة النهج والاستراتيجيات وطرائق التنفيذ المستخدمة في تدخلات البرنامج الاستراتيجي 2.

3-1 المنهجية

5- أجرى التقييم مكتب التقييم في المنظمة بدعم من فريق مؤلف من استشاريين خارجيين ذوي خبرة مواضيعية. وقد استفاد التقييم طوال عملية التقييم من أفكار وتعليقات فريق البرنامج الاستراتيجي 2.

6- اعتمد التقييم في جمع البيانات على مصادر متعددة وطرق مختلطة: استعراض وثائق وتحليل بيانات إدارية؛ وتحليل لاحق للأدلة من مكتب التقييم والتقييمات الأخرى؛ ومقابلات مع 429 شخصاً على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية. وتمت زيارة البلدان والمكاتب الإقليمية التالية خلال عملية التقييم:

- أفريقيا: غانا (المكتب الإقليمي)، وكينيا، ورواندا
- آسيا والمحيط الهادئ: تايلند (المكتب الإقليمي)، وبنغلاديش، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وفيت نام
- أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى: هنغاريا (المكتب الإقليمي)، وجمهورية قبرغيزستان
- أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي: شيلي (المكتب الإقليمي)، وبنما (المكتب الإقليمي الفرعي)، وبوليفيا
- الشرق الأدنى وشمال أفريقيا: مصر (المكتب الإقليمي)، والمغرب

1-3-1 المحددات

7- تشمل الزراعة المستدامة معظم أعمال المنظمة التقنية والبرمجية، وتشكل جزءاً رئيسياً من ولاية المنظمة. وقد خضعت في الماضي قطاعات مثل الغابات ومصايد الأسماك والمحاصيل والثروة الحيوانية، لتقييمات مواضيعية فردية بما أهما مجالات عمل رئيسية للمنظمة. ويجري حالياً تقييم التقدم المحرز المرتبط بالتغذية والمواضيع الشاملة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، ضمن التقييمات ذات الصلة للسماح بإجراء تقييم أكثر عمقاً للأنشطة المتعلقة بهذه المواضيع. ولم يتطرق هذا التقييم إلى تفاصيل واسعة في جميع هذه القطاعات والمواضيع، ولكنه أشار إليها إلى الدرجة التي ترتبط بها بالهدف الاستراتيجي 2. وبالتالي، لا يمكن لهذا التقييم أن يدعي أنه شامل في استعراضه للإنجازات في جميع مجالات العمل التي يغطيها الهدف الاستراتيجي 2.

2- وصف الهدف الاستراتيجي 2 للمنظمة

1-2 الإطار الاستراتيجي المراجع

8- لطالما التزمت منظمة الأغذية والزراعة بفكرة الإنتاج الزراعي المستدام، كعنصر أساسي للقضاء على الجوع وضمان الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية. ومع نشر تقرير Bruntland (مستقبلنا المشترك، 1987)،² الذي جعل مصطلح "التنمية المستدامة" شائع الاستخدام، ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي تلاه، وكذلك قمة الأرض لعام 1992، أصبح من الواضح بشكل متزايد أنه من دون اعتبارات بيئية واجتماعية أفضل في مجال صنع القرار، سيتم تقويض التنمية. وتزايدت تهديدات تغير المناخ على الزراعة وسط الطلب المتزايد على الأغذية والأعلاف والألياف، وهي تؤثر سلباً على الزراعة، مما يقلل من توافر الموارد الطبيعية (مثل المياه والأرض)، ويتسبب في كوارث شديدة ومتكررة. وفي الوقت نفسه، تأتي الضغوط الزراعية على الموارد الطبيعية من نظم الإنتاج (المحاصيل، والثروة الحيوانية، وتربية الأحياء المائية)، التي توسعت وتكثفت لتلبي الطلب المتزايد على الأغذية المتعلقة بالنمو السكاني والتغيرات. وأدى اعتماد جدول أعمال عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، إلى

¹ يرجى الرجوع إلى الملحق رقم 4 على شبكة الويب للحصول على قائمة كاملة بالوثائق التي تمت مراجعتها.

² تقرير الهيئة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية: مستقبلنا المشترك. 1987. <http://www.un-documents.net/our-common-future.pdf>

الشعور بالإلحاح لمعالجة هذه التحديات والتهديدات العالمية، مع الاعتراف بأهمية الأغذية والزراعة المستدامة كعنصر أساسي في جدول أعمال التنمية المستدامة، مما جعل المنظمة جهة فاعلة مهمة في التقدم نحو التنمية المستدامة. ولعدة عقود، قامت المنظمة بدور رائد في تحديد المفاهيم وتعزيز المعاهدات والسياسات والاستراتيجيات والبرامج الدولية من أجل التنمية المستدامة في مجال الأغذية والزراعة.

9- وقد حددت منظمة الأغذية والزراعة التنمية المستدامة على أنها "إدارة قاعدة الموارد الطبيعية وصونها، وتوجيه التغيير التكنولوجي والمؤسسي بطريقة تضمن تلبية الاحتياجات البشرية ومواصلة تليتها للأجيال الحالية والقادمة. والتنمية المستدامة (في قطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك) تحفظ الأراضي والمياه والنباتات والموارد الوراثية الحيوانية، ولا تتسبب بتدهور البيئة، وهي ملائمة من الناحية الفنية وسليمة اقتصادياً وعادلة اجتماعياً". (مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة، 1989).³ وتم تبني مفهوم الاستدامة بالكامل في رؤية المنظمة والإطار الاستراتيجي المراجع للمنظمة، الذي يقر بالحاجة الملحة لتحويل النظم الزراعية والغذائية بطريقة تلي الطلب غير المسبوق على الأغذية الناتج عن تزايد عدد سكان العالم بسرعة، مع توفير سبل العيش الملائمة والتصدي للتحديات المتمثلة في ندرة الموارد الطبيعية والآثار السلبية الناجمة عن تغير المناخ.

10- لدى توليه منصبه في يناير/كانون الثاني 2012، أطلق المدير العام للمنظمة مراجعة للإطار الاستراتيجي للمنظمة، ما أدى إلى الإطار الاستراتيجي المراجع للفترة 2010-2019، الذي صادق عليه مؤتمر المنظمة في يونيو/حزيران 2013. وقد بنى الإطار المراجع تسلسلاً هرمياً للأهداف والغايات، بدءاً برؤية المنظمة لـ "عالم خال من الجوع وسوء التغذية، تسهم فيه الزراعة والأمن الغذائي في تحسين مستويات معيشة الجميع، لاسيما أشد الناس فقراً، بطريقة تحقق الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية". ويحدد الإطار الاستراتيجي للمنظمة طريقة جديدة للعمل، مشدداً على أهمية زيادة التركيز والتعاون عبر الوحدات لتحقيق أهداف المنظمة وضمان استجابة أفضل لاحتياجات البلدان. وكُرس الهدف الاستراتيجي 2 لجعل الزراعة والغابات ومصايد الأسماك أكثر إنتاجية واستدامة.

2-2 برنامج الهدف الاستراتيجي 2

2-2-1 برنامج وفريق الهدف الاستراتيجي 2

11- ينبع تركيز الهدف الاستراتيجي 2 من رؤية منظمة الأغذية والزراعة للزراعة المستدامة، التي تتطلب التكامل بين القطاعات بما في ذلك إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية والغابات ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية وبين الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. ويتمحور الهدف الاستراتيجي 2 حول أربعة مجالات للتأثير تهدف إلى تعزيز التنمية الزراعية المستدامة⁴ على جميع المستويات: (1) اعتماد ممارسات تعمل على تحسين الإنتاجية الزراعية على نحو مستدام؛ (2) تعزيز آليات الحوكمة لدعم التحول إلى الزراعة المستدامة؛ (3) دعم واعتماد الصكوك الدولية وآليات الحوكمة الداعمة لها من أجل نظم غذائية مستدامة؛ (4) واتخاذ قرارات قائمة على الأدلة للتخطيط والإدارة.

³ منظمة الأغذية والزراعة، حالة الأغذية والزراعة، 1989، الجزء الثالث، الصفحة 65. <http://www.fao.org/3/a-t0162e.pdf>

⁴ يضم مصطلح "الزراعة" في هذا التقرير، المحاصيل والثروة الحيوانية والغابات ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية.

12- ويقود البرنامج الاستراتيجي 2 فريق إدارة البرنامج الاستراتيجي 2، الذي أنشئ في أواخر عام 2015، وهو مسؤول عن التنسيق الشامل لبرنامج العمل، بما في ذلك التخطيط والرصد والإبلاغ وتسهيل التفاعل بين الإدارات ودعم المكاتب الميدانية. ومن المهم ملاحظة أن فريق إدارة البرنامج الاستراتيجي 2 غير مسؤول عن تنفيذ الأنشطة، وهو دور الأقسام الفنية والمكاتب الميدانية.

2-2-2 آليات التنفيذ

13- وُضعت الترتيبات لتنفيذ الإطار الاستراتيجي لأول مرة في فترة السنتين 2014-2015، وتطورت في السنوات اللاحقة، مع إدخال تعديلات على عمليات التنفيذ والرصد على أساس الاحتياجات الناشئة والدروس المستفادة.

14- شملت آليات التنفيذ التي استخدمتها المنظمة لتحقيق الهدف الاستراتيجي 2، أطر البرمجة القطرية، ومجالات العمل الرئيسية، والمبادرات الإقليمية والأنشطة الفنية المؤسسية⁵. وتتولى إدارة آليات التنفيذ هذه "فرق تنفيذ" متعددة التخصصات، تتألف من موظفين عبر المنظمة يعينون في أدوار جهات التنسيق و/أو مديري التنفيذ. واعتباراً من الفترة 2018-2019، تم وقف مجالات العمل الرئيسية كآلية للتنفيذ واستعيض عنها بمنتجات المعرفة العالمية⁶.

15- وتم في البداية تكليف المبادرات الإقليمية بقيادة تنفيذ أحد الأهداف الاستراتيجية، على الرغم من أنها تجمع فرق متعددة التخصصات تسهم في تنفيذ أهداف استراتيجية متعددة. وكان الهدف الاستراتيجي 2 في البداية في الصدارة بالنسبة لأربع مبادرات إقليمية: في أفريقيا، بالنسبة للمبادرة الإقليمية للإدارة المتكاملة للمناظر الطبيعية الزراعية؛ وفي آسيا والمحيط الهادئ، بالنسبة لمبادرة الأرز الإقليمية والمبادرة الإقليمية للنمو الأزرق؛ وفي الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، بالنسبة لمبادرة ندرة المياه. وبالإضافة إلى ذلك، أدرجت المبادرات الإقليمية التي تقودها أهداف استراتيجية أخرى أيضاً مجالات العمل التي تساهم في الهدف الاستراتيجي 2.

16- يعتبر إطار البرمجة القطرية قناة الإنجاز الرئيسية على المستوى القطري، وهو عبارة عن اتفاق بين الحكومة ومنظمة الأغذية والزراعة يحدد أين ينبغي أن تركز المنظمة أنشطتها على مدى فترة تتراوح بين سنتين وأربع سنوات.

17- الأنشطة الفنية المؤسسية هي المبادرات التي تستضيفها منظمة الأغذية والزراعة أو تشارك فيها، والتي تهدف إلى تسهيل اعتماد الصكوك الدولية وآليات الحوكمة وتنفيذها. وهناك 125 نشاطاً فنياً مؤسسياً في منظمة الأغذية والزراعة، ومعظمها مستضاف في الهدف الاستراتيجي 6، في حين أن الهدف الاستراتيجي 2 يستضيف 30 منها⁷.

⁵ تتوفر قائمة كاملة بآليات التنفيذ المتعلقة بالهدف الاستراتيجي 2 في الملحق رقم 3 على شبكة الويب.

⁶ http://intranet.fao.org/fao_communications/news/detail/c/56810/ (ملاحظة: لا يمكن الوصول إلى هذا الرابط إلا من خلال الشبكة

الداخلية للمنظمة)

⁷ لا يشمل ذلك البنود الستة المصنفة على أنها أنشطة فنية مؤسسية لأغراض المساءلة والميزانية من قبل مكتب الاستراتيجية والتخطيط وإدارة الموارد، وهي: النشاط الفني 11 لشعبة السياسات الاجتماعية والمؤسسات الريفية، والنشاط الفني 58 للشعبة المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة والوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال استعمالات الطاقات النووية في الأغذية والزراعة، والنشاط الفني 66 جهة الاتصال للشؤون الجنسانية، والنشاط الفني 69 شعبة الإحصاءات، والنشاط الفني 70 شعبة مركز الاستثمار، والنشاط الفني 72 شعبة تغير المناخ.

2-2-3 الموارد

18- البرنامج الاستراتيجي 2 هو أكبر برنامج استراتيجي من حيث موارد البرنامج العادي، ويشمل 40 في المائة من النفقات من الاشتراكات المقررة في فترة التقييم (2014-2017).⁸ وعند دمجها مع الموارد من خارج الميزانية، يعتبر البرنامج الاستراتيجي 2 ثاني أكبر برنامج استراتيجي في المنظمة، بعد البرنامج الاستراتيجي 5، ويمثل حوالي 31 في المائة من النفقات العادية وتلك الممولة من خارج الميزانية في فترة التقييم، والتي تبلغ حوالي 1.29 مليار دولار أمريكي. ويشمل ذلك كلا من موارد الموظفين وغير الموظفين. وفي إطار الهدف الاستراتيجي 2، أنفقت معظم الموارد على الناتج 1 (49 في المائة)، يليه الناتج 4 (20 في المائة)، والناتج 2 (17 في المائة)، والناتج 3 (14 في المائة).

19- وتم الاتفاق على استخدام الموارد من موظفي البرنامج العادي بين فريق إدارة البرنامج الاستراتيجي 2 والوحدات المختلفة في المنظمة من خلال اتفاقات مستوى الخدمة. ويتم تخصيص معظم هذه الموارد للمكاتب الميدانية، تليها الإدارات الفنية الرئيسية: إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، وإدارة الزراعة وحماية المستهلك، وإدارة الغابات، وإدارة المناخ والتنوع البيولوجي والأراضي والمياه.

20- وحدد فريق التقييم 1 430 مشروعاً يسهم في الهدف الاستراتيجي 2، بميزانية إجمالية تبلغ 2.48 مليار دولار أمريكي، تم تنفيذ حوالي 64 في المائة منها اعتباراً من يناير/كانون الثاني 2018. ويساهم العديد من هذه المشاريع في أكثر من هدف استراتيجي واحد، وتبلغ الحصة المقدرة من الميزانية المخصصة حصرياً للهدف الاستراتيجي 2 حوالي 1.96 مليار دولار أمريكي (حوالي 79 في المائة من إجمالي الميزانية). وضمن هذه الحافظة، تمثل المشاريع على المستوى القطري أكبر حصة (حوالي 66 في المائة)، تليها المشاريع العالمية والأقليمية (حوالي 21 في المائة)، والمشاريع الإقليمية والإقليمية الفرعية (حوالي 13 في المائة).

21- وحظيت أفريقيا بأكثر حصة من تمويل المشاريع، حيث بلغ إجمالي ميزانية مشاريع الهدف الاستراتيجي 2 حوالي 385 مليون دولار أمريكي (أو 40 في المائة من جميع مشاريع الهدف الاستراتيجي 2 غير العالمية)، تليها آسيا والمحيط الهادئ (21 في المائة)، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (19 في المائة)، والشرق الأدنى وشمال أفريقيا (13 في المائة)، وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى (7 في المائة).

22- ويتم تلقي التمويل لمشاريع الهدف الاستراتيجي 2 في الغالب من الجهات المانحة الثنائية (66 في المائة) من خلال البرنامج التعاوني الحكومي في المنظمة. وتحظى المشاريع الممولة من الصناديق الاستثنائية الأحادية، حيث تخصص حكومة عضو ما الأموال للمنظمة لمشاريع في بلدها، بحصة كبيرة (10 في المائة). وأخيراً، تمثل المشاريع التي تمولها صناديق الأمم المتحدة والبرامج المشتركة حوالي 6 في المائة من حافظة الهدف الاستراتيجي 2، كما أن هناك حصة مماثلة من البرنامج العادي للمنظمة من خلال برنامج التعاون التقني.

⁸ المصدر: تقرير تنفيذ برنامج منظمة الأغذية والزراعة للفترة 2014-2015 (الجدول 12) والفترة 2016-2017 (الجدول 11).

3- النتائج

1-3 الوضع الاستراتيجي وأهميته

النتيجة 1: تشكل الزراعة المستدامة جوهر خطة عام 2030، وتخصص البلدان بشكل متزايد الأولوية لتعميم الأغذية والزراعة المستدامة في استراتيجيات التنمية الوطنية والعمليات الدولية، مما يجعل جهود منظمة الأغذية والزراعة في الدعوة إلى الاستدامة والتركيز عليها ذات أهمية كبيرة.

23- دأبت منظمة الأغذية والزراعة على الدعوة إلى دمج مبادئ الأغذية والزراعة المستدامة في أطر السياسات الوطنية واستراتيجياتها لعدة عقود قبل وضع الهدف الاستراتيجي 2. وكانت هذه المقاربات في معظمها قطاعية، مثل نهج الحفظ والتوسع⁹ للإنتاج المحصولي، والخطة العالمية للثروة الحيوانية المستدامة، ونهج النظم الإيكولوجية لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، أو مبادئ الإدارة المستدامة للغابات. كما شددت الرؤية المشتركة للأغذية والزراعة المستدامة،¹⁰ التي تم تطويرها ضمن إطار الهدف الاستراتيجي 2 وأيدتها الأجهزة الرئاسية في المنظمة، على الحاجة إلى الانتقال إلى نظم إنتاج أكثر استدامة مع معالجة التحديات البيئية العالمية عبر القطاعات. وتستشهد أيضاً المنظمات الدولية ومراكز الفكر¹¹ بهذا الإطار، بالإضافة إلى نهج محددة (مثل الحفظ والتوسع، والزراعية الذكية مناخياً)، باعتباره نهج منظمة الأغذية والزراعة للاستدامة. وعلى سبيل المثال، دعا مؤتمر الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي، الذي انعقد في كانكون، الحكومات إلى استخدام التوجيهات الصادرة عن المنظمة والمتصلة بالقطاعات الزراعية،¹² بما في ذلك المبادئ الخمسة لاستدامة الأغذية والزراعة، "كأساس للحوار بشأن السياسات والترتيبات الخاصة بالحوكمة والضرورة لتحديد مسارات التنمية المستدامة عبر أهداف التنمية المستدامة جميعها وعبر القطاعات وعلى امتداد سلاسل القيمة المتصلة بها." وقد استخدمت بعض البلدان، مثل بنغلاديش والمغرب ورواندا، نهج الأغذية والزراعة المستدامة في تخطيط نظمها الغذائية والزراعية، ولدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واتفاق باريس بشأن تغير المناخ.¹³

24- وتجدر الإشارة إلى أن لدى منظمة الأغذية والزراعة مجموعة كبيرة من الأنشطة التي توضح وضعها الفعال لتلبية الاحتياجات العالمية والمواءمة القوية مع الهدف الاستراتيجي 2. وعلى سبيل المثال:

(أ) في سبتمبر/أيلول 2014، استضافت منظمة الأغذية والزراعة الندوة الأولى بشأن الإيكولوجيا الزراعية من أجل الأمن الغذائي والتغذية، حضرها ممثلو الحكومات والباحثون والمجتمع المدني والقطاع الخاص ومنظومة الأمم المتحدة.¹⁴ وأتاحت الندوة الفرصة لمناقشة مساهمة الإيكولوجيا الزراعية في النظم الغذائية والزراعية المستدامة، وشجعت المنظمة على مواصلة تعزيز ودعم زيادة تبني نهج الإيكولوجيا الزراعية في الأنشطة والتدخلات الوطنية.¹⁵ واستناداً إلى نتائج الندوة، قامت منظمة الأغذية والزراعة

⁹ <http://www.fao.org/docrep/014/i2215e/i2215e.pdf>

¹⁰ <http://www.fao.org/3/a-i3940e.pdf>

¹¹ <https://www.global-economic-symposium.org/knowledgebase/food-security-through-more-intense-crop-production/solutions/solution.2016-08-08.8708985983>

¹² <http://www.fao.org/about/meetings/multi-stakeholder-dialogue-on-biodiversity/biodiversity-mainstreaming-platform/en/>

¹³ <http://www.fao.org/3/a-i7749e.pdf>

¹⁴ <http://www.fao.org/3/I9021EN/i9021en.pdf>

¹⁵ <http://www.fao.org/3/a-i4327e.pdf>

بتسهيل الحوار العالمي الذي شارك فيه حوالي 1 350 مشاركاً من أصحاب المصلحة المتعددين من 162 دولة عضواً، شاركوا في سلسلة من الاجتماعات الإقليمية في عامي 2015 و2016¹⁶ لمناقشة مجموعة متنوعة من وجهات النظر والخبرات والنهج في مجال الإيكولوجيا الزراعية.

(ب) في فبراير/شباط 2016، عقدت المنظمة ندوة دولية حول دور التكنولوجيات الحيوية الزراعية في النظم الغذائية المستدامة والتغذية، حضرها أكثر من 400 مندوب من البلدان الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني ومنظمات المنتجين والأوساط الأكاديمية ومؤسسات البحوث. وتمثل الهدف من الندوة في معالجة المسائل المتعلقة بقطاعات المحاصيل والثروة الحيوانية والحراجه ومصايد الأسماك، التي تغطي مجموعة واسعة من التكنولوجيات الحيوية. ونظمت المنظمة اجتماعين إقليميين ناجحين بشأن التكنولوجيات الحيوية الزراعية في سبتمبر/أيلول ونوفمبر/تشرين الثاني 2017 تبعاً في ماليزيا (حضره أكثر من 200 شخص من 41 دولة) وفي إثيوبيا (حضره حوالي 160 مشاركاً من 37 دولة واقعة جنوب الصحراء الكبرى).

(ج) يتوافق جدول الأعمال العالمي بشأن الثروة الحيوانية المستدامة – وهو شراكة بين أصحاب المصلحة في قطاع الثروة الحيوانية – تماماً مع الهدف الاستراتيجي 2. وأشار أصحاب المصلحة الذين تمت مقابلتهم إلى أهمية جدول الأعمال العالمي بشأن الثروة الحيوانية المستدامة كمتدى لتمكين العناصر الفاعلة في قطاع الثروة الحيوانية من محاذة أنفسهم مع جدول أعمال الاستدامة. ووجد التقييم الأخير للمشروع الذي يدعم جدول الأعمال العالمي بشأن الثروة الحيوانية المستدامة¹⁷ أنه يتماشى بشكل جيد مع الناتج 204 للهدف الاستراتيجي 2 وإطار الاستدامة في المنظمة. كما يتماشى الدعم الذي تقدمه المنظمة لأمانة جماعة العمل الفنية الحكومية الدولية المعنية بالموارد الوراثية الحيوانية، وعمل برنامج مكافحة التريبانوزوما الأفريقية بالشراكة مع منظمة الصحة العالمية والاتحاد الأفريقي، لل غاية مع الهدف الاستراتيجي 2.

(د) ترتبط أهمية عمل المنظمة في مجال الغابات بعدة عمليات تشمل لجنة الغابات، والطلبات من الدول الأعضاء والالتزامات بالاتفاقيات الدولية مثل برنامج الأمم المتحدة للتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ومنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، وبرنامج دعم إنفاذ قوانين الغابات وحوكمتها والتجارة المتعلقة بها المشترك بين الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأغذية والزراعة، و جدول الأعمال العالمي بشأن الموارد الوراثية، وتحدي بون. 18 ويتماشى عمل المنظمة المرتبط بهذه العمليات بالكامل مع الهدف الاستراتيجي 2، مع التركيز على تعزيز الإدارة المستدامة للغابات والأراضي بطريقة متكاملة. ويُنظر إلى منظمة الأغذية والزراعة على أنها رائدة على المستوى العالمي في ما يتعلق بمجالات تقييم الموارد

¹⁶ <https://agrinatura-eu.eu/2018/04/second-international-symposium-on-agroecology/>

¹⁷ تقييم المشروع GCP /GLO/360/MUL "وضع جدول أعمال عالمي لدعم تنمية قطاع الثروة الحيوانية المستدامة".

¹⁸ <http://www.bonnchallenge.org/content/challenge>

الحرجية، ورصد الغابات على المستوى الوطني، وخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها.¹⁹ وتعتبر مساهمة منظمة الأغذية والزراعة كشريك يتولى المسؤولية عن عمليات رصد مستويات الانبعاثات المرجعي للغابات، والإبلاغ عنها والتحقق منها، والعمل المتعلق بها بصفة عامة، بمثابة مدخلات أساسية لدعم عمليات خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها إلى الأمام، والمساهمة في الإدارة المستدامة لموارد الأراضي.²⁰

(هـ) قدمت منظمة الأغذية والزراعة مساهمة كبيرة في إعداد خطة عام 2030 من خلال المشاركة في نشر إصدارات موجزات القضايا حول مجالات مثل الزراعة المستدامة، والأمن الغذائي والتغذية، وعدة مجالات أخرى. وكانت هذه المواد الأساسية بمثابة مدخلات في تعريف أهداف التنمية المستدامة، ووضعت منظمة الأغذية والزراعة بوصفها لاعباً مهماً في تعزيز الأغذية والزراعة ضمن أهداف التنمية المستدامة. وقد تم تحديد منظمة الأغذية والزراعة باعتبارها الوكالة الراعية لـ 21 من أصل 230 مؤشراً لأهداف التنمية المستدامة، مما يسهم في تطويرها المنهجي وتجميع البيانات ذات الصلة بها. كما قدمت المنظمة الدعم لحوالي 25 بلداً بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والإبلاغ المرتبط بها من خلال المراجعات الوطنية الطوعية.

(و) أدجت مفاهيم الاستدامة الرئيسية بصورة متزايدة في عمل المنظمة في مجال مصائد الأسماك منذ نشر مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد. وفي السنوات الأخيرة، تم توضيح ذلك بشكل أكبر من خلال تنفيذ نهج النظام البيئي لمصائد الأسماك ونهج النظام البيئي لتربية الأحياء المائية، وهما يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بالنهج المتكاملة لإدارة مستجمعات المياه، والإدارة المتكاملة للسواحل، والإدارة المتكاملة للمناظر الطبيعية، ومن خلال الخطوط التوجيهية الطوعية لتأمين المصائد المستدامة صغيرة النطاق في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر. ونجحت مبادرة النمو الأزرق في كابو فيردي وكينيا والمغرب، وهذه البلدان في طور اعتماد أطر وسياسات خاصة بالتخطيط البحري والساحلي المتكامل. وعلى المستوى العالمي، كانت مبادرة النمو الأزرق بمثابة وسيلة لتنفيذ مسارات العمل هذه مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد، وخطط العمل العالمية وخطط العمل الدولية).

النتيجة 2: إن تعزيز التكامل بين القطاعات من جانب المنظمة على جميع المستويات أمر مهم لحل الأسباب الرئيسية الكامنة وراء الممارسات غير المستدامة. وفي الوقت نفسه، لا يزال تعزيز الاستدامة في النهج الخاصة بالقطاعات ملائماً للغاية.

¹⁹ تتسق النتائج المتعلقة بالصلة العالمية لتقييم موارد الغابات ورصد الغابات على المستوى الوطني مع التقييم الاستراتيجي لدور المنظمة وعملها في قطاع الغابات (منظمة الأغذية والزراعة 2012)، وتقييم عام 2015 لرصد الغابات على المستوى الوطني في خمسة بلدان في آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا (منظمة الأغذية والزراعة 2015)

²⁰ المصدر: دراسة حالة في آسيا والمحيط الهادئ، ودراسة حالة في فيتنام وبنغلاديش، ومقابلات مسجلة مع أصحاب المصلحة الإقليميين والقطريين، وتقارير تقييم سابقة.

25- يقترح البرنامج الاستراتيجي 2 نهجاً أكثر تكاملاً ومتعددة التخصصات ومشاركة بين القطاعات كحلول محتملة لمعالجة تعقيد المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الكامنة وراء انعدام الأمن الغذائي، والجوع، والفقر، وسوء التغذية، وتدهور الأراضي، وفقدان التنوع البيولوجي، وتغير المناخ. ومن المفترض أن يكون النهج المشترك بين القطاعات شاملاً لقطاعين أو أكثر (مثل صحة الأرض وصحة الإنسان؛ أو الزراعة ومصايد الأسماك والغابات) من أجل التوصل إلى فهم مشترك، وينبغي أن يتخذ إجراءات منسقة لحل المشاكل.²¹ ويمكن أن يتخذ التكامل أشكالاً مختلفة: بين القطاعات والمنتجين على مستوى المناظر الطبيعية لتعظيم التأزر وكفاءة الخدمات الإيكولوجية؛ وعلى مستوى نظم الإنتاج لتحقيق أقصى قدر من الكفاءة في استخدام الموارد (مثل الزراعة الحراجية؛ واستزراع الأسماك في حقول الأرز)؛ والجوانب الاقتصادية والبيئية والاجتماعية داخل قطاع ما (ولكن ليس حصراً)؛ وقد يشير إلى نهج متعددة القطاعات حيث يتم نشر الخبرة المشتركة بين القطاعات لتحديد الإنتاج المستدام أو دعمه. ولا يقتصر عمل الهدف الاستراتيجي 2 على إدخال ممارسات جديدة، بل يشمل أيضاً تقوية وتعزيز التقنيات التقليدية ضمن الرؤية المشتركة للأغذية والزراعة المستدامة.

26- تعتبر البلدان والأقاليم النهج المتكاملة للهدف الاستراتيجي 2 ذات أهمية كبيرة، حيث تواجه نظم الزراعة والأغذية سلسلة من تحديات الاستدامة العاجلة، مثل التهديدات المقلقة لتدهور الأراضي، والظروف الجوية القاسية بالنسبة للإنتاجية الزراعية وخدمات النظم الإيكولوجية. وعلى سبيل المثال، وُجد أن تركيز الهدف الاستراتيجي 2 على قضايا ندرة المياه ذات علاقة وثيقة بالأولويات الإقليمية للشرق الأدنى وشمال أفريقيا حيث يعاني كل بلد فعلياً من استنزاف المياه الجوفية وسط تدهور كبير في جودة المياه، ويتفاقم ذلك بسبب آثار تغير المناخ، وتزايد التنافس على الموارد المائية بين القطاعات. وذلك صحيح أيضاً في الأقاليم الأخرى ويتيح فرصاً للتبادل الإقليمي. وفي هذه الحالة، لن يتم استخدام نهج متكامل في إدارة المياه وحدها، ولكن أيضاً لتقديم حلول للنظام الزراعي بأكمله وسلاسل القيمة الخاصة به، التي تشمل جميع أصحاب المصلحة.

27- وقد طبقت منظمة الأغذية والزراعة النهج المتكاملة في عملها المتعلق بتغير المناخ قبل اعتماد رؤية الأغذية والزراعة المستدامة، وواصل البرنامج الاستراتيجي 2 الترويج لهذه النهج لتوفير فرص جديدة للاستفادة من الأنشطة المشتركة بين القطاعات على المستوى الوطني. وعلى سبيل المثال، يوصي الكتاب المرجعي بشأن الزراعة الذكية مناخياً الصادر عن المنظمة "باستخدام الإدارة المتكاملة للمناظر الطبيعية كأداة لتوسيع نطاق الزراعة الذكية مناخياً بطريقة شاملة ومنصفة".²² وأسفرت هذه النهج، المطبقة في تدخلات الزراعة الذكية مناخياً، عن نتائج ملموسة في معالجة القضايا والفرص المشتركة بين القطاعات في كينيا وأوغندا وزامبيا.

28- يعمل البرنامج الاستراتيجي 2 على تعزيز الإدارة المتكاملة للمناظر الطبيعية واستعادة الغابات والمناظر الطبيعية، وتعتبر هذه الاستجابات ذات صلة كبيرة، على سبيل المثال، في سياق الوفاء بأهداف استعادة الأراضي في تحدي بون. وقد تم تطبيق هذه النهج بفعالية ضمن إطار برنامج إدارة النظم الإيكولوجية الزراعية العابرة للحدود الذي وضعته المنظمة

²¹ تسريع التأثير من خلال التنسيق عبر القطاعات، منظمة الأغذية والزراعة، 2017. <http://www.fao.org/3/a-i7749e.pdf>

²² الكتاب المرجعي بشأن الزراعة الذكية مناخياً، منظمة الأغذية والزراعة، 2013. <http://www.fao.org/docrep/018/i3325e/i3325e.pdf>

(هناك أيضاً نسخة ثانية لعام 2017) <http://www.fao.org/climate-smart-agriculture-sourcebook/ar/>

لحوض نهر كاجيرا²³، مما أدى إلى تحقيق فوائد محلية ووطنية وعالمية متعددة تشمل: استعادة الأراضي المتدهورة، واحتباس الكربون، والتخفيف من تغير المناخ، وحفظ التنوع البيولوجي الزراعي، والإنتاج الزراعي المستدام. وتمثل مبادرة الغابات والمزارع في كينيا مثلاً جيداً لتطبيق إدارة الغابات والمراعي وكذلك استعادة الأراضي القاحلة وشبه القاحلة.²⁴ وأدى البرنامج إلى تحسين إدارة المياه وموارد الرعي. واعتمدت ثلاث مقاطعات (إزيبولو، ومارسايت، وسامبورو) نهج إدارة المراعي التشاركي لتحسين توفير المراعي، واستخدامها وإمكانية الوصول إليها.

29- وعلى الرغم من الأمثلة المذكورة أعلاه، لاحظ فريق التقييم أنه على المستوى الوطني والوطني الفرعي، تعتمد أهمية هذه النهج المشتركة بين القطاعات وفعاليتها بشكل أساسي على هيكل الحوكمة في بلد معين. وتعتبر كوستاريكا مثلاً جيداً على وجود آليات وطنية راسخة تسهل العمل المنسق عبر القطاع، مثل تلك المتعلقة ببرامج خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات، التي تجمع بين الغابات والطاقة والسياحة والزراعة. وفي الوقت نفسه، في المكسيك، اقتصر أنشطة خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات على قطاع الغابات، وكان التعاون مع وزارة الزراعة محدوداً للغاية لأن الهياكل الوطنية القائمة لا تؤدي إلى التعاون عبر القطاعات.

30- بشكل عام، يرى فريق التقييم أنه في حين يوفر الهدف الاستراتيجي 2 فرصة ممتازة لتحقيق النهج المتكاملة الشاملة المشتركة بين القطاعات، فإن هناك مقايضات وقيود مهمة. وبما أن العديد من البلدان لا يزال لديها نهج قطاعي قوي كما يتبين من تقسيم المسؤوليات الوظيفية والتخطيط القطاعي بين وزارات محددة، فإن استخدام النهج القطاعية يمكنه أن يكون نقطة دخول قيمة لمعالجة القضايا الخاصة بالقطاعات، وكذلك لإدخال عناصر مشتركة بين القطاعات للقضايا المعقدة مثل تغير المناخ.

2-3 الميزة النسبية لمنظمة الأغذية والزراعة والقيمة المضافة في إطار البرنامج الاستراتيجي 2

النتيجة 3: تكمن الميزة النسبية لمنظمة الأغذية والزراعة في تحقيق نتائج الهدف الاستراتيجي 2 في قوتها التقليدية كمزود للمعرفة ووسيط ومنتدي تلاقح. ولديها قدرة تقنية قوية في عدد من المجالات ذات الصلة وهي قادرة على تعزيز نظم مستدامة للأغذية والزراعة من خلال الخطاب السياسي العالمي، والحضور الإقليمي والقطري، والصلات بالحكومات. وقد استخدمت هذه المزايا النسبية بفعالية لتعزيز مبدأ الأغذية والزراعة المستدامة في عدد من الأنشطة الراسخة.

31- وأشار جميع أصحاب المصلحة الخارجيين الذين تمت مقابلتهم إلى القوة الفنية التي تتمتع بها المنظمة وقدرتها على تنفيذ أو تطوير منتجات المعرفة وتقديم التوجيه بشأن السياسات والتوجهات الاستراتيجية ذات الصلة بالنظم المستدامة للأغذية والزراعة. وقد كان الكثير من عملها متيناً من الناحية التقنية، ويعتبر بعض هذا العمل مبتكراً. كما أشار معظم الذين تمت مقابلتهم خلال التقييم إلى قوة المنظمة العالمية والإقليمية كمنتدي للتلاقح، إما من خلال المهام

²³ <http://www.fao.org/in-action/kagera/news-archive/news-detail/en/c/901665/>

²⁴ مبادرات الغابات الزراعية التي نفذت خلال مشروعين: (1) القدرات والسياسات والحوافز المالية في غابات كيسيريا والإدارة المتكاملة للمراعي (GCP/KEN/073/GFF)؛ (2) واستعادة الأراضي القاحلة وشبه القاحلة في كينيا من خلال تطوير المؤسسات الحيوية وغيرها من الحوافز في إطار مبادرة الاستعادة (GCP/KEN/090/GFF).

المنوطة بها (على سبيل المثال، كمستضيف للأمانات والهيئات) أو تفويضها العالمي كمنظمة حكومية دولية. وحدد الباحثون عدة مجالات عمل راسخة تم فيها تعزيز مبادئ الاستدامة.

32- وعلى سبيل المثال، عمل المنظمة في مجال مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية المستدامة هو عمل قديم العهد. وهي الهيئة الدولية الوحيدة التي تتمتع بولاية عالمية ومشاركة فعالة في مجال رصد مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، وحوكمتها وتنميتها. وتعتبر المنظمة عالمياً جهة الإيداع الرئيسية ومجموعة المعلومات العالمية عن حالة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية على الصعيد العالمي والتجارة الدولية في منتجات المأكولات البحرية. كما تستخدم الشبكات العالمية هذه المعلومات، على سبيل المثال المبادرة العالمية للمأكولات البحرية المستدامة التي تستند إلى الوثائق المرجعية، مثل مدونة السلوك لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن الصيد الرشيد.

33- وتعتبر منظمة الأغذية والزراعة مركز امتياز يوفر معلومات عالمية شاملة عن موارد الغابات، مما يساعد البلدان في تطوير قدراتها على تقييم موارد الغابات. وقد لاحظ أصحاب المصلحة الخارجيون أيضاً أن الخبرة الفنية للمنظمة في مجال صحة الحيوان والإنتاج الحيواني تحظى باحترام كبير. وعلى مَرّ السنين، قامت منظمة الأغذية والزراعة ببناء قدرات إقليمية كبيرة في مجال صحة الحيوان، لا سيما في آسيا، من خلال مشاريع مكافحة الأمراض الحيوانية الطارئة التي تطبق الآن أيضاً على الوقاية من الأمراض ومقاومة مضادات الميكروبات. وفي مجالات مراقبة وحفظ الموارد الوراثية الحيوانية،²⁵ تكمن الميزة النسبية للمنظمة في الجمع بين القوة التقنية والقدرة على عقد شراكات عالمية وإقليمية والعمل كوسيط للمعرفة.

34- وتتمتع المنظمة، من حيث المبدأ، بميزة نسبية في الإدارة المتكاملة للمناظر الطبيعية وفي المناهج المتكاملة في قطاع الزراعة بوجه عام، حيث أنها تمتلك كل الخبرات التقنية الرئيسية في المجالات ذات الصلة؛ ولا يملك الآخرون هذه الميزة بنفس القدر الذي تمتلكه منظمة الأغذية والزراعة.

35- كما ساهمت قدرة المنظمة على الوصول إلى تمويل مرفق البيئة العالمية كهيئة منفذة، في دورها كمسهل لمناقشات السياسات المشتركة بين القطاعات على الصعيد العالمي وفي مختلف البلدان. وتستطيع المنظمة من خلال مرفق البيئة العالمية، مع الحكومات والشركاء المختلفين، تصميم وتنفيذ العديد من المشاريع التي تتناول الإنتاج المستدام وتغير المناخ وحماية البيئة. وكان مرفق البيئة العالمية، في وقت التقييم، ثالث أكبر شريك للمنظمة في مجال الموارد، حيث يقدر عدد المشاريع بـ188 مشروعاً (732 مليون دولار أمريكي)، بما في ذلك أكثر من 100 مشروع قيد التنفيذ.²⁶ وبالإضافة إلى ذلك، هناك مجال تم إنشاؤه لزيادة التعاون بين وزارات الزراعة (التي تعتبر النظير الحكومي العضوي لمنظمة الأغذية والزراعة) ووزارات البيئة التي غالباً ما تضم مراكز التنسيق القطرية التابعة لمرفق البيئة العالمية والصندوق الأخضر للمناخ.

²⁵ ملخص من التقرير المواضيعي حول الثروة الحيوانية (A. Mcleod, 2018).

²⁶ "شهد البرنامج الذي بدأ في عام 1992، زيادة هائلة من حوالي 72 مليون دولار أمريكي في دورة التجديد الرابعة لمرفق البيئة العالمية (2006-2010)، إلى أكثر من 346 مليون دولار أمريكي في الدورة الخامسة (2010-2014). وتبلغ التقديرات للدورة السادسة (2014-2018)، في منتصف المدة، 378 مليون دولار أمريكي، تم حشد ما يزيد قليلاً عن 159 مليون دولار أمريكي أو ما يقارب 7 في المئة من إجمالي التخصيصات في الدورة السادسة البالغ 2.2 مليار دولار أمريكي حتى الآن". استعراض إدارة الحافظة المشتركة بين مرفق البيئة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة، منظمة الأغذية والزراعة، مكتب المفتش العام.

3-3 الوضوح المفاهيمي للهدف الاستراتيجي 2 وملاءمة تصميمه

النتيجة 4: كانت هناك مناقشات مفيدة، في أوائل أيام الهدف الاستراتيجي 2، حول المقايضات المرتبطة بالإنتاجية والاستدامة. وعلى الرغم من أن منظمة الأغذية والزراعة قد بذلت جهوداً لتحليل المقايضات المحتملة، إلا أن القليل من مشاريع الهدف الاستراتيجي 2 التي استعرضها فريق التقييم قامت بمحاولة شاملة لوضع ذلك موضع التنفيذ، ولا يعالج نظام قياس الأداء في المنظمة مسألة الاستدامة بشكل كاف. ونتيجة لذلك، توجد فجوات في حافظة الهدف الاستراتيجي 2 لم يتم التعامل معها بعد.

36- لا يمكن تجنب المقايضات بين التنمية الزراعية والتنمية الاجتماعية والبيئية (الموارد الطبيعية) وهي متأصلة في مفهوم التنمية المستدامة. ويكمن التحدي الرئيسي الذي تواجهه المنظمة في تحقيق نتائج الهدف الاستراتيجي 2 في الاعتراف بهذه المقايضات واستكشافها، وفي بعض الحالات التناقضات بين الأبعاد الثلاثة للاستدامة: الاقتصادي (الإنتاجية) والبيئي والاجتماعي، وتطوير فهم مشترك على المستوى الوطني أو المحلي للمعنى العملي لهذه الشروط، واقتراح طرق براغماتية للتفاوض على هذه المقايضات باستخدام نهج "حكومي شامل".

37- حاولت منظمة الأغذية والزراعة استكشاف التحديات الكامنة في المقايضات، على سبيل المثال، من خلال العمل في إطار الاستخدام الكفء للموارد، ومجالات العمل الرئيسية للزراعة الذكية مناخياً، والتحالف الدولي بشأن الزراعة الذكية مناخياً، والاستعراض العالمي لنهج وتكنولوجيات حفظ الموارد²⁷، وبعض العمل في إطار المبادرة الإقليمية للأرز في آسيا. وفي ملاوي وفيت نام وزامبيا، تم تحليل العلاقات بين تغير المناخ والأمن الغذائي من خلال تدخلات منظمة الأغذية والزراعة ذات الصلة، مثل المشروع الأقاليمي للزراعة الذكية مناخياً²⁸. ومع ذلك، فإنها قد بدأت في العديد من الحالات (وخاصة مع المشاريع الصغيرة) فقط في تحليل الصورة الكاملة من حيث المقايضات والقيم التي ينطوي عليها اختيار أنظمة أو ممارسات مستدامة أو منتجة تقريباً، وإبلاغ المستفيدين المحتملين أو الحكومات الوطنية عنها.

38- قبل إصدار النسخة المنقحة لمؤشرات الهدف الاستراتيجي 2 للخطة المتوسطة الأجل للفترة 2018-2021، لم تسهل مؤشرات الهدف الاستراتيجي 2 على مستوى الهدف الاستراتيجي والنواتج القياس الفعال للتقدم المحرز نحو تحقيق الاستدامة. وتضمن إطار نتائج الهدف الاستراتيجي 2، 13 مؤشراً عالي المستوى، بما في ذلك 7 مؤشرات للإنتاجية. وتتعلق أربعة منها بوزن أو حجم الإنتاج للفرد الواحد، ويتعلق الخامس منها بالقيمة المضافة للفرد الواحد. وتتعلق جميع هذه المؤشرات بالإنتاج والقيمة بدلاً من الإنتاجية. ويعتبر المؤشر السادس - إجمالي عامل الإنتاجية - مقياساً متكاملًا للإنتاجية، ولكنه نادراً ما يكون متاحاً على نطاق واسع ونادراً ما تقيسه منظمة الأغذية والزراعة في ما يتعلق بالتكنولوجيات التي تروج لها. ولم تمتد المؤشرات إلى الأبعاد المختلفة لكفاءة استخدام الموارد (الأرض والمياه والعمل والمغذيات والأعلاف) كما أنها لا تسلط الضوء على المقايضات بينها.

²⁷ <https://www.wocat.net/en/about>

²⁸ منظمة الأغذية والزراعة، المشروع GCP/INT/139/EC، متاح على العنوان التالي: <http://www.fao.org/climatechange/epic/projects/en/>

39- تقرّر منظمة الأغذية والزراعة بالمشكلة المتعلقة بقياس الأداء المذكور أعلاه وقد بذلت جهوداً لمعالجتها، ولا سيما من خلال قيادة الجهود الرامية إلى وضع مؤشرات للمقصد 4²⁹ لهدف التنمية المستدامة 2، التي تتناول على وجه التحديد الأبعاد المتعددة للاستدامة. وقد تتطلب ذلك إجراء بحث مكثف والتعاون مع العديد من وحدات المنظمة بالإضافة إلى الاستراتيجية العالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية. ونظراً لتعقيدها ونهج المشاركة في تطويرها، لا تزال منهجية المؤشرات قيد التطوير. ويهدف المؤشر 2-4-1 إلى قياس "نسبة المساحة الزراعية المخصصة للزراعة المنتجة والمستدامة"^{30 31} استناداً إلى الأبعاد الثلاثة للاستدامة: البيئي والاقتصادي والاجتماعي.³² وفي حين أن منظمة الأغذية والزراعة في وضع جيد لتطوير الأدوات وإجراء التحليل بشأن هذه المسألة، فإن التشاور مع أصحاب المصلحة على نطاق أوسع سيكون مهماً لمعالجة المقايضات بطريقة فعالة وتشاركية.

الجدول 1: مسودة قائمة بالمواضيع والمؤشرات الفرعية لمؤشر هدف التنمية المستدامة 2-4-1: نسبة المساحة الزراعية المخصصة للزراعة المنتجة والمستدامة (اعتباراً من أغسطس/آب 2018)

الرقم	الموضوع	المؤشر الفرعي
1	إنتاجية الأرض	قيمة إنتاج المزرعة لكل هكتار
2	الربحية	صافي دخل المزرعة
3	القدرة على الصمود	آليات تخفيف المخاطر
4	صحة التربة	انتشار تدهور التربة
5	استخدام المياه	التباين في توافر المياه
6	مخاطر التلوث بالأسمدة	إدارة الأسمدة
7	خطر المبيدات	إدارة المبيدات
8	التنوع البيولوجي	استخدام الممارسات الداعمة للتنوع البيولوجي
9	العمالة اللائقة	معدل الأجور في الزراعة
10	الأمن الغذائي	مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي

²⁹ "بجول عام 2030، ضمان وجود نظم إنتاج غذائي مستدامة، وتنفيذ ممارسات زراعية متينة تؤدي إلى زيادة الإنتاجية والمحاصيل، وتساعد على الحفاظ على النظم الإيكولوجية، وتعزز القدرة على التكيف مع تغير المناخ وعلى مواجهة أحوال الطقس المتطرفة وحالات الجفاف والفيضانات وغيرها من الكوارث، وتحسّن نوعية الأراضي والتربة تدريجياً."

³⁰ لمزيد من التفاصيل حول المؤشر 2-4-1، يرجى الرجوع إلى: <http://www.fao.org/sustainable-development-goals/indicators/241/en/>

³¹ يرتبط هذا المؤشر بالعديد من مقاصد ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة الأخرى، بما في ذلك 1-1 و 1-2 (القضاء على الفقر)؛ و 2-3 (الإنتاجية الزراعية والدخل الزراعي)؛ و 2-5 (التنوع البيولوجي الزراعي)؛ و 5-2 (المساواة بين الجنسين وملكية الأراضي)؛ و 6-3 (جودة المياه)؛ و 6-4 (ندرة المياه)؛ و 15-3 (تدهور الأراضي).

³² يغطي المؤشر 2-4-1 الزراعة وسيسكتمل بالمؤشر 14-4-1 والمؤشر 15-2-1 للإدارة المستدامة في مصادب الأسمك والغابات، لتغطية الهدف الاستراتيجي 2 بالكامل. وقامت منظمة الأغذية والزراعة بتوجيه وضع المؤشر 15-2-1 (وهو مؤشر من الفئة الأولى).

11	حيازة الأراضي	ضمان حقوق حيازة الأراضي
----	---------------	-------------------------

40- أدى رسم خرائط بسيطة لجهود المنظمة في تحليل المقايضات إلى قائمة تضم تسعة مجالات يمكن أن يكون فيها تضارب محتمل بين الأبعاد المختلفة للاستدامة. ومع ذلك هناك حاجة إلى تحليل أكثر تفصيلاً لتحديد ماهية المقايضات الموجودة في مشاريع المنظمة، وكيف تختلف هذه المقايضات وفقاً لحجم التدخلات والقدرات المحلية للنظر فيها.

41- وتتطلب معالجة تأثير المقايضات اتباع نهج شامل يأخذ في الاعتبار الجوانب التقنية المتعلقة بالإنتاج وكذلك الاعتبارات المؤسسية والسياسية والاجتماعية والبيئية، مثل الإنصاف والشمول، من أجل تحقيق الاتساق في السياسات العامة. غير أن إطار عمل الهدف الاستراتيجي 2 لا يفصل أو يقدم أي إرشادات بشأن المسألة الحاسمة للمقايضات بين مختلف أبعاد الاستدامة وكفاءة استخدام الموارد، أو بشأن الأسئلة الأوسع نطاقاً المتعلقة بالقدرة البيئية. ولذلك تُعد مؤشرات الأداء الواردة في إطار النتائج بالغة الأهمية من حيث القيمة المضافة المحتملة التي يمكن أن تنتج عن إطار النتائج وخطة العمل. ومن الأهمية بمكان أيضاً استخدام مؤشرات الاستدامة كحزمة شاملة لتوجيه تدخلات الاستدامة.

الجدول 2: أمثلة على المقايضات المحتملة للاستدامة التي استكشفتها منظمة الأغذية والزراعة في إطار البرنامج الاستراتيجي 2

الرقم	المقايضة
1	التكثيف مقابل التنوع
2	حماية البيئة مقابل استخدام المياه لأغراض الريّ
3	الاقتصاد على النطاق الواسع (لصالح المزارع الكبيرة) مقابل حماية أصحاب الحيازات الصغيرة
4	التوسع الزراعي مقابل حماية الغابات
5	الطاقة النظيفة (الطاقة الحيوية) مقابل الاستخدام المتزايد للموارد الطبيعية
6	نمو المحاصيل (الأسمدة/المبيدات) مقابل جودة المياه
7	القدرة على الصمود مقابل الكفاءة
8	الزراعة العضوية مقابل الإنتاجية
9	إنتاجية أفضل مقابل تغذية أفضل

النتيجة 5: يختلف فهم البرنامج الاستراتيجي 2 وإطار النتائج الخاص به باختلاف المناطق والموظفين؛ ومع ذلك، تحسّن ذلك بمرور الوقت ولا يمنع تنفيذ النهج المستدامة في تدخلات منظمة الأغذية والزراعة. ودعمت تطورات الهدف الاستراتيجي 2 مع مرور الوقت زيادة الوضوح وملاءمة التصميم (على سبيل المثال، الخطة المتوسطة الأجل 2018-2021، والمبادرات الإقليمية، وأطر البرمجة القطرية).

42- ومن بين جميع الأهداف الاستراتيجية، اعتبر العديد من موظفي المنظمة أن الهدف الاستراتيجي 2 هو أكثرها تعقيداً، وذلك بالنظر إلى تركيزه متعدد الأبعاد والقصد العام لاستبدال النهج التقليدية والقطاعية بنهج أكثر شمولاً تعتمد على البرامج ومتعددة الأبعاد.

43- ويفهم الموظفون في معظم المكاتب الإقليمية الهدف الاستراتيجي 2 كإطار للتخطيط والإبلاغ بشكل جيد، مع أنّ ذلك تطلب العديد من دورات التخطيط والإبلاغ. ومع مرور الوقت، قامت إدارة البرنامج الاستراتيجي 2 بتعريف موظفي المكاتب الإقليمية بفعالية كبيرة على الهدف الاستراتيجي 2 والأغذية والزراعة المستدامة. وكان لدى جميع موظفي المنظمة الذين أجريت مقابلات معهم في المكاتب الإقليمية فكرة واضحة عن سلسلة نتائج الهدف الاستراتيجي 2، تبينت من خلال المواءمة الواضحة لعملهم مع الأولويات الإقليمية والاستراتيجية للمنظمة، وكذلك من خلال انخفاض معدل الرفض للنتائج المقدمة إلى المقر الرئيسي لإعداد التقارير. وأعرب بعض موظفي المنظمة التقنيين وموظفي البرامج في المكاتب الإقليمية والقطرية عن فهم أضعف لهيكل الهدف الاستراتيجي 2 وأهدافه ونهج تنفيذه. ويُعزى ذلك جزئياً إلى التوافر المحدود للخطوط التوجيهية والأدوات ذات الصلة.

44- وعلى الرغم من أن فريق التقييم وجد دليلاً على التواصل الجيد لمفاهيم الهدف الاستراتيجي 2 (أبلغ المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي والمكتب الإقليمي لأوروبا وآسيا الوسطى عن زيادة في الوضوح والدعم المقدم من الفرق الإقليمية للبرنامج الاستراتيجي 2)، فإن فرق العمل في المكاتب القطرية قد ذكرت مراراً وتكراراً حاجتها إلى توضيح حول العمليات الخاصة بتحديد الأهداف وربط المشاريع بأهداف استراتيجية محددة. وقد يكون هذا قد ساهم في الصعوبات التي تواجه الموظفين في فهم البرامج التي يجب اعتبارها جزءاً من الهدف الاستراتيجي 2. وتُعتبر الاجتماعات الشهرية التي ينظمها فريق إدارة البرنامج الاستراتيجي 2 مع المكاتب الإقليمية، والمناسبات الخاصة التي ينظمها قائد البرنامج الاستراتيجي على المستوى العالمي والإقليمي، وسائل هامة للاتصال والتنسيق والترويج للنهج البراجمية الرئيسية ذات الصلة؛ غير أنها قد لا تكون كافية لضمان التوعية على مستوى المنظمة.

45- وفي حين أن الهدف الاستراتيجي 2 يعتبر مفيداً داخل المنظمة لتوضيح رؤية المنظمة في ما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، فإنه في بعض الأقاليم (على سبيل المثال المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ، والمكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي) يُستخدم إطار عمل البرنامج الاستراتيجي 2 كإطار للإبلاغ أكثر منه كأداة استراتيجية. وفي حين أن الحافظة الشاملة تحتوي على تدخلات ذات صلة من منظور الهدف الاستراتيجي 2، لم يكن للبرنامج الاستراتيجي 2، أو البرامج الاستراتيجية بشكل عام، سوى تأثير محدود على الحافظة الإقليمية من حيث الأولويات أو النهج الاستراتيجية. وتم الإبلاغ عن الاحتياجات الإقليمية والوطنية التي حددتها المؤتمرات الإقليمية واللجان المختلفة على أنها أكثر أهمية من الإطار الاستراتيجي على المستويين الإقليمي والقطري.

46- وفي الخطة المتوسطة الأجل الجديدة للفترة 2018-2021، تم تنقيح الهدف الاستراتيجي 2 وتحسين وضوحه وأهميته من خلال التركيز على خطة عام 2030، بما في ذلك مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وتصاغ أطر البرمجة القطرية الجديدة بشكل متزايد مع روابط واضحة بإطار عمل الهدف الاستراتيجي 2 والمبادرات الإقليمية، ويؤكد على

ذلك تقييم حديث أجرته منظمة الأغذية والزراعة عن فعالية أطر البرمجة القطرية. وفي عام 2015، تم تنقيح التوجيهات الخاصة بأطر البرمجة القطرية لضمان، في جملة أمور، مواءمة النتائج على المستوى القطري مع النتائج الواردة في الإطار الاستراتيجي المنقح، وتبين أن هذا الأمر واضح وفعال في مواءمة أطر البرمجة القطرية مع الإطار الاستراتيجي.³³

النتيجة 6: ثبت أن الإبلاغ عن النتائج أمر صعب في بعض الأحيان بسبب الترابطات المتأصلة بين مختلف الأهداف الاستراتيجية. غير أن ذلك لم يعيق التنفيذ الفعلي للنتائج أو الإنجازات الملموسة على أرض الواقع.

47- وجد فريق التقييم أمثلة على أنشطة تتضمن عناصر الإنتاج المستدام ولكن لم يتم إلحاقها بالهدف الاستراتيجي 2. ومن الممكن الإبلاغ عن البرامج والمشاريع في إطار أكثر من هدف استراتيجي واحد، ولكن لأسباب السهولة من الناحية الإدارية قد يختار المدراء الإبلاغ عنها فقط تحت هدف استراتيجي واحد. وكان هناك عدد من الأمثلة في حافظة المنظمة لقطاع الثروة الحيوانية³⁴، حيث لم ينسب العمل الذي يسهم في الإنتاج الحيواني المستدام إلى الهدف الاستراتيجي 2. ولا يؤثر ذلك على أثر العمل ولكن يمكن أن يعطي الانطباع بأن المنظمة تساهم بقدر أقل في الإنتاج الحيواني المستدام مما تقوم به في الواقع. وتندرج معظم تقارير عمل المنظمة المتعلقة بصحة الحيوان في إطار الهدف الاستراتيجي 5 لأنه يتناول التحضير لحالات الطوارئ والاستجابة لها، ويتم تمويله من ميزانيات الطوارئ (وينطبق ذلك بصفة خاصة على مكافحة أنفلونزا الطيور التي هيمنت على جدول الأعمال في آسيا منذ عام 2004). وتسهم الوقاية من الأمراض الحيوانية العابرة للحدود ومكافحتها في الهدف الاستراتيجي 5 لأنه يشمل تدابير التحكم في الطوارئ والقدرة على الصمود، وأيضاً في الهدف الاستراتيجي 2 لأنه يسهم في الإنتاج الحيواني المستدام، ولكن يتم الإبلاغ عنه عموماً فقط في إطار الهدف الاستراتيجي 5. وتركز بعض أعمال المنظمة في مجال الثروة الحيوانية تركيزاً قوياً على سلسلة القيمة وتقدم التقارير في إطار الهدف الاستراتيجي 4، ولكنها تشمل أيضاً عناصر الإنتاج المستدام. وتم إلحاق بعضها بالهدف الاستراتيجي 1 لأنها تتناول الأمن الغذائي والتغذية بشكل أساسي.

4-3 الفعالية والمساهمة في النتائج

النتيجة 1: اعتماد المنتجين ومديري الموارد الطبيعية ممارسات تؤدي إلى زيادة وتحسين توفير المنافع والخدمات في نظم إنتاج القطاع الزراعي بطريقة مستدامة.

النتيجة 7: تم الاضطلاع بعمل قيم يسهم في اعتماد ممارسات مستدامة وأكثر إنتاجية في جميع المناطق وعبر مجالات مواضيعية مختلفة. ومع ذلك، فإن الاستدامة والقدرة على زيادة تحقيق النتائج من تدخلات الهدف الاستراتيجي 2 كانت متغيرة بسبب مجموعة من العوامل بما في ذلك الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية، وملكية الأراضي، وقدرات الاعتماد، والملاءمة مع السياق المحلي وأولويات البلدان.

48- تشمل ممارسات الإنتاج المستدام التي تشجعها منظمة الأغذية والزراعة مجموعة واسعة من النهج. وتشير الأدلة إلى أنه قد تم دعم اختبارها واعتمادها من خلال التدخلات على المستوى الميداني، مما يعود بالفائدة المباشرة على

³³ تقييم مكتب التقييم في منظمة الأغذية والزراعة بشأن فعالية أطر البرمجة القطرية، 2018.

³⁴ ملخص من التقرير المواضيعي عن قطاع الثروة الحيوانية (A. Mcleod، 2018).

المزارعين، وكذلك على المستوى المؤسسي من خلال تعزيز القدرات المؤسسية الوطنية. ووجد فريق التقييم عموماً أن هذه الممارسات ذات صلة وثيقة بالسياق المحلي حيث أنها تعالج التحديات المتعلقة بانخفاض الإنتاجية، وتدهور الأراضي، والاستغلال المفرط للموارد وزيادة التعرض لتغير المناخ. فعلى سبيل المثال، تبين أن تعزيز الزراعة الذكية مناخياً، والزراعة الحافظة للموارد، والحراثة الزراعية، مناسب للغاية للظروف الإيكولوجية الزراعية المحلية وقد أدى إلى نتائج إيجابية. وفي الوقت نفسه، لا يمثل اعتماد هذه الممارسات مسألة تقنية فحسب، لأن الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية والأبعاد الأخرى تلعب دوراً رئيسياً في اعتمادها وتكرارها بنجاح على نطاق أوسع. ففي كينيا على سبيل المثال، يعتبر انعدام الأمن في حيازة الأراضي عاملاً رئيسياً مثبطاً للاستثمار في ممارسات الزراعة الذكية مناخياً، التي تتطلب أطراً زمنية أطول لتحقيق الفوائد الكاملة لهذا النهج. وفي زامبيا، يعتبر استخدام التكنولوجيات المجهدة (مثل المعاول اليدوية) ومحدودية توافر المعدات الموفرة للعمالة (مثل الآلات البذارة والكسارات) والقدرة المحدودة للمزارعين على الحفاظ على الممارسات بعد الدعم الأولي، ومحدودية الوصول إلى مبيدات الأعشاب التي يمكن تحمل تكاليفها، بعض العوامل الدافعة لمعدلات التبني المنخفضة لممارسات الزراعة الذكية مناخياً.

49- وفي إندونيسيا وتيمور ليشتي، وُجد أن الزراعة الحافظة للموارد فعالة في تلبية احتياجات صغار المزارعين في الحد من خسائر المحاصيل في المناطق البعلية المتأثرة بتدهور الأراضي والجفاف، من خلال الحفاظ على مستويات رطوبة أعلى في التربة، وغالباً ما تكون الغلة أعلى. إلا أن اعتماد نهج الزراعة الحافظة للموارد على نطاق أوسع يتطلب المزيد من إقامة شبكات الصلات، وتطوير شراكات التعلم المشتركة بين القطاعات، ولا سيما إشراك الوزارات المسؤولة عن تغير المناخ والمياه والحد من مخاطر الكوارث، فضلاً عن التفاعل الوثيق مع البرلمانين بشأن المسائل المتعلقة بالتشريعات. وفي مشروع الزراعة الحافظة للموارد في إندونيسيا، أدى التقدم البطيء في ركيزة البيئة التمكينية إلى تقليص فرصة الاعتماد على نطاق أوسع بعد المشروع. وبالمثل، تم تبني ممارسات الحراثة الزراعية على نطاق أوسع في بلدان مثل بوركينا فاسو والنيجر وفي أماكن أخرى في منطقة الساحل، في حين لم يظهر المزارعون في زامبيا اهتماماً مماثلاً في هذا النهج، ويحتمل أن يكون ذلك بسبب انعدام الأمن في حيازة الأراضي.

50- وكانت منظمة الأغذية والزراعة الرائدة في ما يتعلق بدمج شواغل الاستدامة في عملها في قطاع مصايد الأسماك، وتشجيع نهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك، ونهج النظام الإيكولوجي في تربية الأحياء المائية، والخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك الصغيرة الحجم في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر. وتشمل أبرز المبادرات في قطاع تربية الأحياء المائية، الترويج لنظم استزراع الأسماك في حقول الأرز وجعل النظم القائمة أكثر إنتاجية.

51- ووجد فريق التقييم أن معظم تدخلات الهدف الاستراتيجي 2 لم تستمر بعد مراحلها التجريبية. ويمكن تفسير ذلك بالعديد من العوامل، بما في ذلك والأهم، من خلال قدرات الاعتماد والبيئة المواتية، وكذلك إلى حد ما عدم كفاية التحليل للعوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الرئيسية في بداية التدخلات، فضلاً عن غياب الرصد المستمر والمشورة الفنية بشأن مسارات التنفيذ. وتشمل العوامل الأخرى القدرة على زيادة التمويل وقدرة البلدان على التوسع، وإمكانية تضمين النتائج في السياسات.

النتيجة 8: ثبت أن تشجيع اتباع نهج شامل للقطاعات في الزراعة المستدامة يمثل تحدياً، لا سيما على المستوى الوطني، عندما ينطوي ذلك على التعاون التشغيلي بين مختلف الكيانات الحكومية. وقد حققت هذه النهج نجاحاً أكبر على مستوى المجتمع المحلي والمزرعة، حيث يكون إدماج الأبعاد المختلفة في عدة قطاعات أكثر تأصلاً مما هو عليه على المستوى الوطني.

52- جلب إطار عمل الهدف الاستراتيجي 2 جهداً متجدداً لتعزيز منظورات أكثر تكاملاً عبر القطاعات في عمل المنظمة، وخاصة في وضع أطر مفاهيمية ونماذج معيارية. ووفقاً لموظفي منظمة الأغذية والزراعة، هناك الآن المزيد من الحوار بشأن القضايا المشتركة بين القطاعات وإدارة المناظر الطبيعية، وكذلك نهج للزراعة الإيكولوجية أكثر مما كان من قبل داخل المنظمة. وتشكل ترجمة ذلك إلى عمل على نطاق واسع في البلدان تحدياً أكبر وستتطلب المزيد من الوقت لإظهار التأثيرات. وكانت هناك أمثلة مشجعة على هذه الجهود في البلدان التي كانت بيئة مؤسستها مواتية أكثر للحوار والمبادرات المشتركة بين القطاعات.

53- ثبت أن تعزيز إدماج مبادئ الأغذية والزراعة المستدامة³⁵ في عمليات صياغة المشاريع وتنفيذها أمر صعب، ولا سيما بسبب محدودية الفرص لضمان التعاون بين القطاعات واعتماد نهج متكاملة على المستوى الوطني. ومع ذلك، هناك أمثلة من البلدان التي نجح فيها الحوار الوطني بشأن المبادئ المتعلقة بالأغذية والزراعة المستدامة في تيسير التنسيق بين القطاعات.³⁶ كما كانت تعبئة الموارد من خلال الصندوق الأخضر للمناخ، التي تتم من خلال صياغة مقترحات المشاريع، بمثابة نقطة دخول لإدماج الأغذية والزراعة المستدامة والنهج المشتركة بين القطاعات في أرمينيا، والهند،³⁷ وكينيا،³⁸ وقيرغيزستان، ومقدونيا،³⁹ ومولدوفا.

54- وكانت آلية دعم برامج الشركاء المتعددين واحداً من بين السبل الناجحة التي دعم من خلالها البرنامج الاستراتيجي 2 اعتماد الممارسات المتكاملة على المستوى القطري، وهي صندوق استثماري متعدد الجهات المانحة حيث تكون الموارد أقل تخصيصاً منه في المساهمات الطوعية التقليدية. وتم تخصيص أموال آلية دعم برامج الشركاء المتعددين لتجربة الأغذية والزراعة المستدامة في ثلاثة بلدان (بنغلاديش، والمغرب، ورواندا) وتقاسم المعارف الإقليمية والعالمية ذات

³⁵ المبادئ الخمسة للأغذية والزراعة المستدامة (من الرؤية المشتركة للأغذية والزراعة المستدامة، منظمة الأغذية والزراعة، 2014.

<http://www.fao.org/3/a-i3940e.pdf>

«تحسين الكفاءة في استخدام الموارد أمر بالغ الأهمية للزراعة المستدامة؛

«تتطلب الاستدامة إجراءات مباشرة للحفاظ على الموارد الطبيعية وحمايتها وتعزيزها؛

«الزراعة التي لا تحمي وتحسن سبل المعيشة الريفية والإنصاف والرفاه الاجتماعي، غير مستدامة؛

«تعزيز قدرة السكان والمجتمعات والنظم الإيكولوجية أمر أساسي للزراعة المستدامة؛

«تتطلب الأغذية والزراعة المستدامة آليات إدارة مسؤولة وفعالة.

³⁶ بنغلاديش وفيت نام؛ قيرغيزستان ومولدوفا؛ كوت ديفوار وغامبيا والموزمبيق؛ مصر وليبيا والمغرب وسلطنة عمان وتونس وموريتانيا والفضة الغربية

وقطاع غزة.

³⁷ GCP/IND/183/GFF – الزراعة الخضراء: تحول الزراعة في الهند إلى منافع بيئية عالمية والحفاظ على التنوع البيولوجي الحرج والمناظر الطبيعية للغابات.

³⁸ GCP/KEN/088/GCF – تعزيز القدرة على التخطيط والتكيف الفعال للتكيف مع تغير المناخ في كينيا.

³⁹ GCP/MCD/003/GCF – دعم إدارة آلية تنسيق وطنية فعالة بشأن إطار التعاون العالمي.

الصلة، بما في ذلك مبادئ الأغذية والزراعة المستدامة. وفي قبرغيزستان، أدى التعاون والتكامل بين قطاعي الغابات والزراعة، الذي يجري الترويج له من خلال مشروع كبير بشأن الإدارة المستدامة للنظام الجبلي الزراعي الرعوي، إلى تيسير التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي وممارسات الإدارة المستدامة للغابات والأراضي.

55- وتشمل الأمثلة الأخرى حيث استرشدت السياسات على المستوى الوطني ومستوى المقاطعات بتدخلات البرنامج الاستراتيجي 2، بوروندي التي اعتمدت مدارس المزارعين الحقلية كاستراتيجية الزراعة المفضلة لدى الحكومة. وعلى نطاق أكثر محلية، يستخدم وكلاء الإرشاد الزراعي في المقاطعات في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية مبادئ توجيهية لاستزراع الأسماك في حقول الأرز، ينتجها المزارعون من أجل المزارعين، مع دعم من البرنامج الاستراتيجي 2.

النتائج 2: تعزيز أصحاب المصلحة في البلدان الأعضاء للحكومة - السياسات والقوانين وأطر الإدارة والمؤسسات اللازمة لدعم المنتجين والقائمين على إدارة الموارد - في العملية المؤدية إلى زيادة استدامة نظم الإنتاج في القطاع الزراعي.

النتيجة 9: بالإضافة إلى منصات وآليات التنسيق الوطنية، استخدمت المنظمة بفعالية منصات عالمية وإقليمية كنقاط دخول للحوار بشأن السياسات والتأثير على قضايا الأغذية والزراعة المستدامة وتعزيز إدماجها في السياسات والبرامج والتشريعات الوطنية.

56- توجد أمثلة متعددة عن مساهمات منظمة الأغذية والزراعة في الخطاب السياسي الدولي بشأن نظم الإنتاج الزراعي المستدامة والحاجة إلى التعجيل باعتماد نهج متكاملة. ويشمل بعض هذه الأمثلة ما يلي:

(أ) المشاركة النشطة في التحالف العالمي للزراعة الذكية مناخياً، حيث تشترك منظمة الأغذية والزراعة في قيادة مجموعة عمل من الأفرقة العاملة.

(ب) إنشاء منصة تعميم التنوع البيولوجي،⁴⁰ التي تجمع بين مختلف أصحاب المصلحة من قطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك والقطاعات البيئية لتحديد مجالات العمل المشترك في وضع نهج متكاملة لحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام. وتطوير حوافز نهج خدمات النظام الإيكولوجي وتعزيزه في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي.

(ج) تنظيم المؤتمرات⁴¹ والندوات⁴² العالمية ذات الصلة، التي أتاحت الفرصة لمناقشة التحديات والأولويات لتحقيق نظم غذائية أكثر استدامة.

⁴⁰ أنشأت منظمة الأغذية والزراعة منصة تعميم التنوع البيولوجي في عام 2016. وفي مايو/أيار 2018، نظمت منظمة الأغذية والزراعة مع اتفاقية التنوع البيولوجي حواراً متعدد أصحاب المصلحة بشأن تعميم التنوع البيولوجي عبر القطاعات الزراعية؛ وقد جمع هذا الحوار بين مختلف أصحاب المصلحة من قطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك والبيئية لتحديد مجالات العمل المشترك لوضع نهج متكاملة لحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام.

⁴¹ نظمت منظمة الأغذية والزراعة مؤتمراً حول العمل عبر القطاعات لوقف إزالة الغابات وزيادة مساحة الغابات - من الطموح إلى العمل، في فبراير/شباط 2018، بهدف تقديم توصيات، من خلال الدورة الثالثة عشرة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، بشأن الإجراءات التي يتعين اتخاذها على الصعيد العالمي ومن قبل البلدان من أجل وقف إزالة الغابات وزيادة الغطاء الحرجي،

(د) مساهمات مختلفة في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ مثل قيادة أو المشاركة في قيادة الأحداث والحوارات السياساتية التي تعزز دور الأغذية والزراعة نحو العمل بشأن تغير المناخ وتنفيذ اتفاق باريس.

57- وعلى سبيل المثال، لعبت المنظمة، من خلال عمليات برنامج الأمم المتحدة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات، دوراً أساسياً في إنشاء النظم الوطنية لرصد الغابات وتحديد المستويات المرجعية للانبعاثات والمستويات المرجعية لبرنامج خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات في 40 بلداً، وربط هذه العناصر بالعمل المعياري مع الحكومات الوطنية بشأن تقييمات موارد الغابات. ومن الأمثلة الأخرى على ذلك نظم التراث الزراعي ذات الأهمية العالمية التي ساهمت في اعتماد سياسات تدمج التراث الزراعي في برامج التنمية الزراعية في العديد من البلدان.

58- ووجد فريق التقييم أن المنظمة نشطت في استخدام المنصات العالمية التي يتم استضافتها في كثير من الأحيان في المنظمة لجمع مختلف أصحاب المصلحة وتسهيل الضوء على قضايا الإنتاج المستدام في النقاش العالمي، والعمل كوسيط محايد. وكان من بين هذه المنصات: (1) هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة؛ (2) وجدول الأعمال العالمي من أجل الثروة الحيوانية المستدامة؛⁴³ (3) ومنصة تعميم التنوع البيولوجي؛ (4) والشراكة التعاونية بشأن الغابات؛⁴⁴ (5) ووقف إزالة الغابات في ما بين القطاعات وزيادة مساحة الغابات والندوة بشأن الإيكولوجيا الزراعية من أجل الأمن الغذائي والتغذية.⁴⁵ وتشمل هذه المنصات الآليات الحكومية الدولية لوضع السياسات التي تستخدمها المنظمة لمساعدة البلدان في تخطيط وتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات القطاعية الوطنية المعنية.

59- كما تستخدم المنظمة الاجتماعات على المستوى الإقليمي لتعزيز مبادئ الأغذية والزراعة المستدامة، ودعم عمليات التشاور مع الدول الأعضاء، والسعي لتحديد أولوياتها، ودعم صياغة التحليل والمناقشات اللازمة، لا سيما من خلال أعمال المؤتمرات الإقليمية واللجان الفنية للمنظمة. وفي أفريقيا، يُنظر إلى منظمة الأغذية والزراعة كشريك تقني نشط ومؤثر للاتحاد الأفريقي واللجان الاقتصادية الإقليمية في مجال صياغة السياسات للأغذية والزراعة المستدامة. ودعمت منظمة الأغذية والزراعة وضع البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، والخطة الوطنية للاستثمار في مجال الأمن الغذائي التي تتناول قضايا الاستدامة والأمن الغذائي في 33 بلداً في الإقليم؛ وصياغة المبادرات الإقليمية الفرعية - على سبيل المثال "خطة التقارب للإدارة والاستخدام المستدامين للنظم الإيكولوجية للغابات في غرب أفريقيا"، التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والتي تسهل التعاون ومواءمة السياسات وتنسيقها من أجل تحسين إدارة موارد الغابات في الإقليم الفرعي.⁴⁶

ونظمت مع اللجنة الاستشارية للصناعات القائمة على الغابات وبالتعاون مع الشركاء الاجتماع العالمي "لأخشاب مستدامة من أجل عالم مستدام" في عام 2017، تلاه اجتماع دولي آخر خلال أسبوع الغابات في دورة لجنة الغابات في يوليو/تموز 2018.

⁴² الندوة الدولية الأولى عن الإيكولوجيا الزراعية من أجل الأمن الغذائي والتغذية (2014) والندوة الدولية الثانية بشأن الإيكولوجيا الزراعية (<https://agrinatura-eu.eu/2018/04/second-international-symposium-on-agroecology/>)

⁴³ الدورة الخامسة والعشرون للجنة الزراعة، روما، 26-30 سبتمبر/أيلول 2016: جدول الأعمال العالمي لمؤتمر الثروة الحيوانية المستدامة، الدورة الأربعون، روما، 3-8 يوليو/تموز 2017: تقرير الدورة الخامسة والعشرين للجنة الزراعة (روما، 26-30 سبتمبر/أيلول 2016).

⁴⁴ <http://www.cpfweb.org/en/>

⁴⁵ <https://agrinatura-eu.eu/2018/04/second-international-symposium-on-agroecology/>

⁴⁶ <http://www.fao.org/docrep/meeting/030/mj777a.pdf>

60- وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، تطورت شبكة الألبان في آسيا، وهي عبارة عن فرع للجنة الإنتاج الحيواني وصحة الحيوان في آسيا والمحيط الهادئ، لكي تربط نفسها بالاتحاد الدولي للألبان، ووضعت إطاراً للاستدامة يرتبط بشكل مباشر بأهداف التنمية المستدامة.⁴⁷ وفي أوروبا وآسيا الوسطى، تقدم منظمة الأغذية والزراعة الدعم لأربع لجان إقليمية وتستخدم هذه الأماكن كنقطة دخول لتضمين مبادئ الإنتاج المستدام.⁴⁸ وفي إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، سمحت المدخلات الفنية للمنظمة في إنشاء الاستراتيجية العربية لأمن المياه التي أقرها المجلس الوزاري العربي للمياه التابع لجامعة الدول العربية رسمياً في يونيو/حزيران 2015، بإنشاء "المنبر التعاوني الإقليمي" لتبادل المعرفة والمعلومات والبيانات.

النتيجة 10: أعرب أصحاب المصلحة الوطنيون عن تقديرهم لأهمية مساهمات المنظمة في صياغة الاستراتيجيات والخطط التي تعزز الزراعة المستدامة وبناء القدرات الوطنية لتنفيذها.

61- وجد فريق التقييم أن الدعم المقدم من المنظمة في مجال وضع الاستراتيجيات والخطط الوطنية يوفر نقاط دخول للتعاون عبر القطاعات بين مختلف الوزارات بشأن قضايا الإنتاج المستدام. وقد أدى تجريب رؤية المنظمة ونهجها بشأن الأغذية والزراعة المستدامة في رواندا إلى حوار رفيع المستوى لتحديد مجالات العمل الأساسية المطلوبة لتنفيذ خطة عام 2030 في مجال الأغذية والزراعة. وفي المغرب (بلد آخر يتم فيه تجريب الأغذية والزراعة المستدامة)، تم إنشاء منصة مشتركة بين الوزارات والقطاعات لتنسيق تطوير السياسات التي تعالج قضايا الاستدامة الرئيسية.⁴⁹

62- يقدم البرنامج المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعنون "دمج الزراعة في خطط التكيف الوطنية"⁵⁰ الدعم لتخطيط السياسات والاستثمار من أجل الإنتاج المستدام وإدماج التكيف مع تغير المناخ في السياسات التنظيمية والتنموية في 11 بلداً.⁵¹ ويشكل عمل المنظمة في أمريكا اللاتينية مثلاً آخر على ذلك، وقد كان لها دور فعال في تصميم السياسات "الزراعية البيئية" واعتمادها في العديد من البلدان (مثل البرازيل وكوبا والمكسيك ونيكاراغوا).

63- وحظيت مشاركة المنظمة في صياغة خطط الاستثمار القطرية التي تسلط الضوء على الإنتاج المستدام بالتقدير من جانب البلدان، وقد تم استخدامها لجذب الاستثمارات في مختلف القطاعات. وفي رواندا، دعمت المنظمة صياغة الخطة الاستراتيجية لتحويل الزراعة التي تتضمن خططاً لقطاعات الزراعة الفرعية، مدعومة باستراتيجية النمو الأخضر والقدرة على الصمود، واستراتيجية الغابات وخطة الاستثمار في الغابات. وبالمثل، دعمت المنظمة وزارة البيئة والغابات في بنغلاديش في وضع واحدة من أوائل خطط الاستثمار القطري المتعدد القطاعات في إقليم آسيا والمحيط الهادئ.

⁴⁷ منظمة الأغذية والزراعة. 2015. شبكة الألبان في آسيا: نحو الاستدامة. عناصر الاستراتيجية الإقليمية للتنمية المستدامة في مجال الألبان في آسيا.

⁴⁸ تشمل هذه: الهيئة الأوروبية للزراعة، والهيئة الاستشارية الأوروبية لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية الداخلية، وهيئة آسيا الوسطى والقوقاز، والهيئة الأوروبية للغابات.

⁴⁹ <http://www.fao.org/3/a-i7575e.pdf>

⁵⁰ <http://www.fao.org/in-action/naps/overview/en/>

⁵¹ كولومبيا وغامبيا وغواتيمالا وكينيا ونيبال والفلبين وتايلند وأوغندا وأوروغواي وفيت نام وزامبيا.

النتائج 3: قيام أصحاب المصلحة بوضع واعتماد وتنفيذ آليات الحوكمة الدولية والصكوك ذات الصلة (المواصفات، والخطوط التوجيهية، والتوصيات، وغيرها) اللازمة لتحسين وزيادة توفير السلع والخدمات في نظم الإنتاج المستدامة في قطاع الزراعة

النتيجة 11: تسبق معظم الآليات والأجهزة العالمية التي تساهم في الهدف الاستراتيجي 2 الإطار الاستراتيجي الجديد للمنظمة. ومع ذلك، ربط الإطار الاستراتيجي المعدل النتائج المحققة في إطار هذه الآليات بنتائج الهدف الاستراتيجي 2. وتشكل هذه الأجهزة آليات مفيدة لتعزيز النهج المستدامة في البلدان، على سبيل المثال، من خلال تحديد جداول أعمال المنتديات والعمليات الحكومية الدولية، وتوفير البيانات والأدلة ذات الصلة، وربط صانعي السياسات وأصحاب المصلحة التقنيين الوطنيين.

64- للمنظمة حضور ملحوظ في مختلف آليات الحوكمة الدولية، وقد وسعت المنظمة مساهماتها في هذه المنصات العالمية حول المواضيع التي تعكس احتياجات وتحديات الإنتاج المستدام. وعلى الرغم من أنه لا يمكن عزو ذلك بشكل مباشر إلى الهدف الاستراتيجي 2، فقد وجد فريق التقييم أمثلة على تكثيف الجهود لتعزيز مبادئ الأغذية والزراعة المستدامة في هذه المنتديات. كما تمكنت المنظمة من المضي قدماً وإضافة قيمة إلى مختلف المنصات العالمية بما يتماشى مع الهدف الاستراتيجي 2.

65- ويمكن رؤية أمثلة على هذا العمل في الشراكة العالمية من أجل التربة والتحالف العالمي للزراعة الذكية مناخياً، الذي تستضيف المنظمة أمانته. وفي مجال صحة الحيوان، يدعم عمل مركز الطوارئ لعمليات الأمراض الحيوانية العابرة للحدود خطة عمل المنظمة بشأن مقاومة مضادات الميكروبات⁵² التي تحدد دور المنظمة في تنفيذ خطة العمل العالمية بشأن مقاومة مضادات الميكروبات التي نشرتها منظمة الصحة العالمية.⁵³ وتعمل منظمة الأغذية والزراعة مع المنظمة العالمية لصحة الحيوان ومنظمة الصحة العالمية على الصعيد العالمي في إطار تعاون ثلاثي الأطراف، للتصدي لمقاومة مضادات الميكروبات باستخدام نهج "الصحة الواحدة" (المعروف بأنه "شامل ومتعدد القطاعات").⁵⁴

66- وفي عام 2016، شاركت المنظمة، خلال الاجتماع الثاني والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الذي عقد في المغرب، في تنظيم حدث "للعمل في مجال المحيطات"، يسهل المناقشات العالمية بشأن القضايا المتعلقة بالمحيطات، وأطلقت الإطار العالمي بشأن ندرة المياه في الزراعة⁵⁵ - وهو آلية مصممة للجمع بين العناصر الفاعلة الرئيسية في جميع أنحاء العالم لمواجهة التحديات الجماعية التي تواجه استخدام المياه لأغراض الزراعة.

67- كما ساعدت المنظمة في تسهيل تطبيق المعاهدات في مختلف البلدان. وفي مجال مصائد الأسماك غير القانونية دون إبلاغ ودون تنظيم، على وجه التحديد، تبين أن الدعم المقدم من المنظمة للاتفاق بشأن تدابير دولة الميناء، الذي دخل حيز التنفيذ في يونيو/حزيران 2016، مفهوم بشكل جيد في العديد من البلدان التي زارها فريق التقييم. وقد كان

⁵² <http://www.fao.org/3/a-i5996e.pdf>

⁵³ <http://www.fao.org/3/a-؛> http://www.wpro.who.int/entity/drug_resistance/resources/global_action_plan_eng.pdf

[i5996e.pdf](http://www.fao.org/3/a-i5996e.pdf)

⁵⁴ http://www.who.int/foodsafety/areas_work/antimicrobial-resistance/amr_tripartite_flyer.pdf?ua=1

⁵⁵ <http://www.fao.org/land-water/overview/wasag/ar/>

عمل المنظمة بشأن النموذج القانوني لاتفاق تدابير دولة الميناء حاسماً في مجال قدرة البلدان على تكييفه مع قوانينها. وعلاوة على ذلك، تم وضع العديد من خطط العمل الدولية. وهي أدوات طوعية تم وضعها لمواصلة تنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد، وتنطبق على جميع الدول وجميع الصيادين: (1) خطة العمل الدولية للحد من الصيد العرضي للطيور البحرية في مصايد الأسماك التي تستخدم الخيوط الطويلة؛ (2) خطة العمل الدولية لصون وإدارة أسماك القرش؛ (3) خطة العمل الدولية لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه؛ (4) وخطة العمل الدولية لإدارة طاقات الصيد.

68- تعد المنظمة جهة فاعلة رئيسية في القضايا المتعلقة بإدارة مبيدات الآفات وتدعم الجوانب المختلفة لتنفيذ اتفاقيات بازل وروتترام واستكهولم من خلال تدخلات مخصصة يمكن عزوها إلى الهدف الاستراتيجي 2 (على سبيل المثال في رواندا، وتسعة بلدان في منطقة أوروبا وآسيا الوسطى).⁵⁶ وأسفرت شراكة المنظمة مع جامعة ولاية أوريغون عن تطوير أدوات جديدة لغرب أفريقيا تساعد في رصد مبيدات الآفات في البيئة وتقدير الآثار السلبية المحتملة.⁵⁷

النتيجة 4: اتخاذ أصحاب المصلحة قرارات مستندة إلى أدلة في مجالي تخطيط وإدارة الزراعة والموارد الطبيعية لدعم التحول إلى نظم الإنتاج المستدامة في قطاع الزراعة، وذلك عن طريق الرصد والتقييم والتحليلات.

النتيجة 12: تدعم منظمة الأغذية والزراعة بفعالية توليد المعارف والبيانات والأدلة، ونشرها، لدعم اتخاذ القرار في مجالات الإنتاج المستدام وإدارة الموارد الطبيعية على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية.

69- تسعى المنظمة إلى المساهمة في صنع القرار القائم على الأدلة في ما يتعلق بالإنتاج المستدام وإدارة الموارد الطبيعية من خلال مجالات العمل المختلفة، بما في ذلك: (1) إنتاج دراسات وتقييمات عالمية ووطنية بشأن قطاعات محددة؛ (2) والمساعدة على المستوى الوطني في إنتاج البيانات والمعلومات؛ (3) وتطوير المنهجيات والأدوات والمؤشرات. وقد وجد فريق التقييم مساهمات واضحة في جميع هذه المجالات، ويمكن لتدخلات البرنامج الاستراتيجي 2 أن تستفيد بشكل أكبر من هذه التجارب الناجحة. واعتمد استخدام هذه المواد في صنع السياسات القائمة على الأدلة على ربط البيانات والتحليل بالدعم المستهدف على المستوى القطري في صياغة السياسات. وتقدم الحالات الواردة أدناه أمثلة على المجالات المذكورة.

الدراسات والتقييمات العالمية والوطنية

70- تتناول منتجات المعرفة العالمية والاستراتيجية، مثل حالة الأغذية والزراعة، وحالة الأمن الغذائي والتغذية، وحالة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في العالم، وحالة الغابات في العالم، وحالة أسواق السلع الزراعية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والتوقعات الزراعية لمنظمة الأغذية والزراعة ودراسات المنظورات العالمية، قضايا الاستدامة، على الرغم من أنها تقع رسمياً في إطار الهدف الاستراتيجي 6. وتقدم هذه المنشورات والدراسات والتقييمات المرتبطة بها منظورات جديدة وتوصيات بالحلول والممارسات الملموسة.

⁵⁶ الوثيقة GCP/RER/040/EC

⁵⁷ <http://www.fao.org/3/a-i4411e.pdf>

71- وعلى سبيل المثال، بناء على طلب هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة، تقوم منظمة الأغذية والزراعة بانتظام بتقييم حالة الموارد الوراثية النباتية والحيوانية والحرجية والمائية في جميع أنحاء العالم، بالإضافة إلى خطط العمل العالمية التي يلتزم بها أعضاء هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة لتعزيز الحفظ والاستعمال المستدام للموارد الوراثية في القطاع المعني.⁵⁸ وقد ساهم تقرير عام 2014 عن حالة الموارد الوراثية للغابات في العالم، الذي يقدم معلومات تساهم في الإدارة المستدامة لهذه الموارد، في صياغة السياسات الوطنية وإدماج التنوع الوراثي في التخطيط الوطني للتكيف مع تغير المناخ، ونظم المعلومات الوراثية في المنظمة، مثل نظام معلومات التنوع الوراثي للحيوانات المستأنسة، ونظام الإنذار المبكر للموارد الوراثية النباتية؛ وقد مكّن ذلك أصحاب المصلحة من الوصول إلى المعلومات وتبادلها. وخلص تقييم عمل المنظمة في مجال الموارد الوراثية⁵⁹ إلى أن عمل المنظمة بشأن الموارد الوراثية مهم للغاية وأن المنظمة سلطة قديرة في مجال الموارد الوراثية للأغذية والزراعة.

72- وكما يتضح من الاستعراضات والمقابلات، قدمت المنظمة مساهمة كبيرة على المستوى العالمي لتحسين قاعدة المعلومات وجودتها في ما يتعلق بالتخطيط الوطني للغابات والإبلاغ على المستوى الدولي، بما في ذلك تقييم الموارد الحرجية من خلال تعزيز نظم حصر الغابات ورصدها على المستوى الوطني. ويقدم عمل رصد الغابات على المستوى الوطني، الذي تدعمه منظمة الأغذية والزراعة، المعلومات اللازمة للتخطيط، وعلى سبيل المثال رصد مخزونات الكربون والتحقق منها وتحديد مستويات الانبعاثات المرجعية اللازمة في برنامج الأمم المتحدة للتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، وغيرها من أعمال التخفيف من آثار تغير المناخ. ولا تستخدم المعلومات فقط من قبل برنامج الأمم المتحدة للتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، ولكن أيضاً من قبل مرفق الشراكة للحد من انبعاثات كربون الغابات، وخطة الاستثمار في الغابات، وصندوق الكربون الحيوي (على سبيل المثال، في تونس وفيت نام وزامبيا). ويهدف التقرير الذي أطلق مؤخراً حول تأثيرات تغير المناخ على مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية⁶⁰ إلى دعم البلدان في تحديد خيارات التكيف والتخفيف ذات الصلة.

73- يُعترف على نطاق واسع بقواعد البيانات الإحصائية العالمية لمنظمة الأغذية والزراعة، مثل قاعدة البيانات الإحصائية والنظام العالمي للمعلومات بشأن المياه والزراعة، كمصادر موثوقة ومفيدة للمعلومات عن الإحصاءات الزراعية والحرجية ومصائد الأسماك. وعلاوة على ذلك، ذكر الموظفون الحكوميون في مختلف الوزارات الوطنية أدوات لتقييم استخدام المياه للمحاصيل (مثل AQUACROP و SWIMWAT) والمنشورات (مثل الأدلة المتعلقة بإدارة المياه المائلة للملوحة والتبخّر) على أنها مفيدة في تنفيذ مشاريعهم وبحوثهم.

74- وفي كينيا، أعربت الحكومة عن تقديرها للدعم التقني وتنمية القدرات المقدمة من المنظمة إلى البرنامج العالمي "الخطة الاستراتيجية للإحصاءات الزراعية والريفية" باعتبارها مفيدتين في إبلاغ عملية وضع السياسات. وينطبق الشيء نفسه على بنغلاديش، حيث دعمت المنظمة إعداد مشروع الخطة الاستراتيجية للإحصاءات الزراعية والريفية" الذي وافقت عليه وزارة التخطيط في عام 2017. وتتوافق الخطة الاستراتيجية للإحصاءات الزراعية والريفية مع الاستراتيجية

⁵⁸ https://www.oecd.org/gov/regulatory-policy/FAO_Full-Report.pdf

⁵⁹ <http://www.fao.org/3/a-bd461e.pdf>

⁶⁰ <http://www.fao.org/3/19705EN/i9705en.pdf>

العالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية، وهي مبادرة عالمية تم وضعها بموجب الخطوط التوجيهية لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة. وستسهل الخطة الاستراتيجية للإحصاءات الزراعية والريفية تطوير الإحصاءات الزراعية والريفية في البلد لتوفير البيانات لرصد أهداف التنمية المستدامة.

75- وفي مجال الموارد الوراثية، التي تمثل شاغلاً رئيسياً في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، أجرت المنظمة عدة تقييمات لموارد المياه الجوفية عن طريق تحليل القضايا الهيدرولوجية والحوكمة والمساواة بين الجنسين المتعلقة بالمياه الجوفية في الأردن والمغرب وتونس. وفي المغرب، قامت منظمة الأغذية والزراعة بالإضافة إلى دعم التعداد الزراعي الوطني بتقديم المساعدة الفنية، وكانت تلك المساعدة حاسمة في إنشاء جرد وطني لغازات الدفيئة في قطاع الزراعة من قبل أمانة الدولة للتنمية المستدامة، وكذلك في تطوير المؤشرات الوطنية للتبوع وتحسين نوعية التربة والتنوع البيولوجي فيها. وفي أوغندا، يمكن لتطبيق نهج MASCOTTE ونموذج AQUACROP أن يبين عمل المنظمة في مجال كفاءة الموارد. وباستخدام AQUACROP، حسن المزارعون نظامهم المائي (تجنب الإجهاد المائي والسجلات الخاصة بالمياه)، والأصناف المزروعة باستخدام منهجيات طبقة البذور ونظم السماد، مما زاد الإنتاجية بمقدار 1.4 كلغ لكل متر مكعب من الماء.

76- وفي لاوس، وجد فريق التقييم أن المشروع الممول من مرفق البيئة العالمية المعنون "تعزيز الرصد المناخي الزراعي ونظم المعلومات لتحسين التكيف مع تغير المناخ والأمن الغذائي"، يساهم في تعزيز استخدام بيانات ومعلومات الأرصاد الجوية الزراعية في صنع القرار من خلال إدماج البيانات المتعلقة بنظم الإنتاج والمنطقة الزراعية البيئية وموارد الأراضي في السياسات الوطنية.

77- وفي بنغلاديش، قدمت المنظمة دعماً هاماً لشعبة الإحصاءات والمعلومات في بنغلاديش/مكتب الإحصاءات في بنغلاديش، من خلال ثلاثة مشاريع: (1) موازنة الإحصاءات الزراعية (التركيز على الأرز)؛ (2) وتطوير نظام المعلومات عن سوق الزراعة؛ (3) والتقييم المتعمق لقدرة بنغلاديش على إنتاج الإحصاءات الزراعية والريفية في عام 2014. وفي قطاع الغابات، قدمت المنظمة مساهمة كبيرة في مجال تحسين خطوط الأساس للمعلومات ونوعيتها من أجل التخطيط لقطاع الغابات الوطني في بنغلاديش وإعداد التقارير الدولية، بما في ذلك تقييم موارد الغابات. وقد تم ذلك عن طريق تعزيز نظم رصد مخزون الغابات ودعم التنفيذ المتعدد الأغراض للحصر الوطني للغابات. وبالإضافة على ذلك، يوفر دعم المنظمة أيضاً المعلومات اللازمة لتطوير الرصد والإبلاغ والتحقق وتحديد المستويات المرجعية لانبعاثات الغابات كجزء من العملية الوطنية لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها.

78- وفي فيت نام، يُنظر إلى منظمة الأغذية والزراعة على أنها وكالة رائدة في دعم تطوير الحصر الوطني للغابات، ونظم المعلومات الإدارية ذات الصلة، وتقارير تقييم الموارد الحرجية. وإن المنظمة في وضع جيد يمكنها من القيام بهذا الدور بسبب ميزتها التكنولوجية النسبية وقدراتها وتعاونها مع المنظمات ذات الصلة، مثل الوكالة اليابانية للتعاون الدولي ودائرة الغابات في الولايات المتحدة الأمريكية، لدعم FIPI وVNFOREST في عملهما. وقد ساعد الدعم الطويل الأمد لتعزيز القدرة الوطنية على جرد الغابات على تحسين جودة البيانات، وساهم بشكل كبير في تحسين السياسات، والتخطيط القطاعي، ورصد الغابات ومخزون الكربون، وتشجيع الإدارة المستدامة للغابات.

الأدوات والمنهجيات والمؤشرات

79- بالإضافة إلى التقييمات والدراسات العالمية، تقوم منظمة الأغذية والزراعة بإنتاج مجموعة واسعة من الأدوات للمساعدة في اتخاذ القرارات المستنيرة بشأن الاستخدام الاستراتيجي والفعال للموارد الطبيعية. ومن أبرز الأمثلة على ذلك دور المنظمة الرائد في تطوير منهجيات للعديد من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، لا سيما المؤشر 2-4-1 الذي يهدف إلى قياس "نسبة المساحة الزراعية المخصصة للزراعة المنتجة والمستدامة". ويشكل ذلك مثلاً على تفعيل مفهوم الاستدامة المعبر عنه في إطار الهدف الاستراتيجي 2. وفي حين أن عملية تحديد هذا المؤشر لا تزال مستمرة، فقد تم قبول الوثيقة المنهجية التي قدمتها منظمة الأغذية والزراعة إلى فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات الأهداف الإنمائية المستدامة، مما منح منظمة الأغذية والزراعة الولاية لقيادة مواصلة تطوير هذا المؤشر.

80- تعتبر منصة Open Foris⁶¹، وهي مبادرة تقودها منظمة الأغذية والزراعة لدعم الجهود الوطنية في جمع ونشر معلومات موثوقة عن حالة الموارد الحرجية، حيوية بالنسبة لصانعي القرار وأصحاب المصلحة المعنيين. كما تستخدم تطبيقات Open Foris في دعم التقارير الدولية في إطار رصد خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، والإبلاغ والتحقق من عملية تقييم موارد الغابات في المنظمة. ويشكل الاستعراض العالمي لنهج وتكنولوجيا حفظ الموارد شبكة عالمية بشأن الإدارة المستدامة للأراضي، تعمل على تعزيز التوثيق والمشاركة واستخدام المعرفة لدعم التكيف والابتكار واتخاذ القرارات في مجال الإدارة المستدامة للأراضي. وتقدم المنظمة دعماً استشارياً فنياً منتظماً للجنة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر المعنية بالعلم والتكنولوجيا، ومجموعة الأمم المتحدة للإدارة البيئية للأراضي، من خلال إعداد مدخلات عن الإدارة المستدامة للأراضي للتقارير الرئيسية.⁶²

81- وعلى المستوى العالمي، قام مركز المنظمة للتعليم الإلكتروني بتطوير عدد من الدورات التعليمية متعددة اللغات والموارد التعليمية للبلدان الأعضاء التي تسهم في الهدف الاستراتيجي 2؛ ويتم تقديم هذه الدورات مجاناً كخدمة عامة عالمية. ومن بينها 17 دورة تتعلق بتغير المناخ والأمن الغذائي؛ ودمج تغير المناخ في خطط الاستثمار الزراعي؛ وتحليل الفاقد من الأغذية؛ والتغذية والزراعة؛ وجرد غازات الدفيئة في الزراعة؛ والتحليل الاجتماعي للزراعة ومشاريع الاستثمار الريفي؛ ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة التي ترعاها المنظمة؛ وحل النزاعات على الموارد الطبيعية؛ وبناء رؤية مشتركة نحو الأغذية والزراعة المستدامة. وفي حين أنه من المبكر الحديث عن الاستيعاب الكامل لهذه الدورات، فإن العديد منها جديد وقد تم إصدارها فقط في عام 2018، وقد سجلت المنظمة بالفعل أكثر من 27 ألف مستخدم أكملوا دورات تتعلق بالهدف الاستراتيجي 2 في جميع أنحاء العالم. وبالإضافة إلى ذلك، يتم حالياً تطوير ست دورات متصلة بالزراعة الذكية مناخياً وسيتم إطلاقها خلال الدورة الرابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

⁶¹ Open Foris هي مبادرة تقودها منظمة الأغذية والزراعة لتطوير أدوات البرمجيات المتخصصة التي تطلبها البلدان والمؤسسات، وتبادلها ودعمها، لتنفيذ القوائم المتعددة الأغراض لجرد الغابات. وهي عبارة عن مجموعة من أدوات البرمجيات المجانية والمفتوحة المصدر التي تسهل جمع البيانات وتحليلها وإعداد التقارير بشكل مرن وفعال.

⁶² <http://www.fao.org/land-water/land/sustainable-land-management/slm-decision-making/en/>

3-5 دمج المواضيع الشاملة

النتيجة 13: يتزايد إدماج المنظور الجنساني في مشاريع الهدف الاستراتيجي 2، وذلك أيضاً بفضل الاستخدام الأكثر انتظاماً للقياسات الجنسانية ومتطلبات جنسانية أكثر صرامة للموافقة على المشروع. ومع ذلك، فإن تعميم مراعاة المنظور الجنساني بشكل فعال يتطلب تحليلاً أفضل لسياقات محددة من أجل تعزيز التفاهم والقدرات الداخلية لتخطيط ورصد وتقييم تعميم المنظور الجنساني، واستخدام أمثلة ملموسة وأفضل الممارسات من تدخلات الهدف الاستراتيجي 2 ذات الصلة.

82- وفي حين أن نتائج ومخرجات ومؤشرات الهدف الاستراتيجي 2 لا تذكر المنظور الجنساني على وجه التحديد، فإن تعميم مراعاة المنظور الجنساني هو جزء لا يتجزأ من مفهوم الأغذية والزراعة المستدامة. ويتم تتبع نتائج المنظور الجنساني من خلال مؤشرات وتصنيفات تراعي الفوارق بين الجنسين في إطار مراقبة المؤسسات ويتم الإبلاغ عنها في إطار الهدف الاستراتيجي 6 (603). وقد تم مؤخراً استعراض هذه المؤشرات والتصنيفات وتحسينها لتيسير الرصد والإبلاغ عن الإنجازات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في الخطة المتوسطة الأجل المقبلة (2018-2021). وبالإضافة إلى ذلك، تم دمج المنظور الجنساني في الهدف الاستراتيجي 2 من خلال أهداف المساواة بين الجنسين لسياسة المنظمة بشأن المساواة بين الجنسين.

83- وفي حين أن هناك فرصاً في الهدف الاستراتيجي 2 لمعالجة القضايا المتعلقة بالمساواة بين الجنسين عبر مجموعة من القطاعات الفرعية بما في ذلك المحاصيل والثروة الحيوانية والغابات ومصايد الأسماك، فإن تعميم مراعاة المنظور الجنساني لا يزال محدوداً بسبب جودة التحليل وجمع البيانات المصنفة حسب نوع الجنس على المستوى القطري. ولدى مستشاري الشؤون الجنسانية ومراكز التنسيق الجنسانية في المكاتب الإقليمية والقطرية درجات متفاوتة من الفهم للعمل المتعلق بالهدف الاستراتيجي 2 والقضايا الجنسانية. ولمواجهة هذا الأمر، وضعت المنظمة خطوطاً توجيهية وأدوات منهجية تعالج المنظور الجنساني في المواضيع ذات الصلة بالهدف الاستراتيجي 2، بما في ذلك المنشورات المتعلقة بعبء العمل على عاتق المرأة في سياق الإنتاج الزراعي المستدام. وفي حين أنه يمكن الاطلاع على هذه المنتجات إلى حد ما داخل المنظمة، يمكن نشرها على نطاق أوسع وتكييفها مع سياق بلد معين وترجمة هذه الوثائق إلى اللغات المحلية حيثما يكون ذلك مناسباً، أن يزيد من قيمتها وفائدتها.

84- وإن المنظور الجنساني غير مرئي من حيث التسليم المباشر للمنتجات والخدمات في المكتب الإقليمي لأوروبا وآسيا الوسطى، ولكن وفقاً للمقابلات فإنه مدمج في دورة المشاريع بحسب الخطوط التوجيهية للمنظمة، أو متطلبات صكوك التمويل في مجال تغير المناخ، مثل الصندوق الأخضر للمناخ. ومن بين العوائق التي تحول دون تعميم مراعاة المنظور الجنساني في عمل المنظمة، القدرات غير المتساوية لمراكز تنسيق الشؤون الجنسانية في مختلف البلدان، ودرجات مختلفة من تحديد الأولويات لتعميم مراعاة المنظور الجنساني وعدم وجود نظام راسخ لرصد اعتبارات المساواة بين الجنسين.

85- وفي قطاع الثروة الحيوانية، يتم تفسير القضايا الجنسانية بشكل جيد في المشاريع المعيارية، وهي ذات أهمية كبيرة، إلا أن تعميم المنظور الجنساني لا يزال عملية مستمرة. وكان هناك تعاون قوي بين شعبة الإنتاج الحيواني وصحة الحيوان وشعبة السياسات الاجتماعية والمؤسسات الريفية، أسفر عن خطوط توجيهية عملية لإدماج النوع الاجتماعي في مشاريع

الثروة الحيوانية في عام 2013 (لا يقتصر على الهدف الاستراتيجي 2 فقط). كما أظهرت وثائق مشاريع الثروة الحيوانية التي فحصها فريق التقييم نية لإدماج المنظور الجنساني - عادةً بعد متطلبات من جهة مانحة. وعلى المستوى القطري، أفيد بأن هناك محاولات لبناء القدرات وزيادة الوعي، ولكن التنفيذ العملي للمشاريع لم يراع في معظمه المنظور الجنساني.

86- ويبدو أن المنظور الجنساني موضوع يتم تناوله بشكل جيد في المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، الذي تلقى الدعم من المقر الرئيسي ومن فريق إدارة البرنامج الاستراتيجي 2، على سبيل المثال من خلال الدعم الفني والمالي لإصدار المنشور "Salud, saberes y sabores"⁶³. وقد ساعد تنسيق المنظمة الجيد في مجال مراعاة المساواة بين الجنسين المنظمة في مشاريع مرفق البيئة العالمية والصندوق الأخضر للمناخ، التي تحتاج للكثير من المتطلبات في هذا المجال. وأبلغ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بنما عن تلقي توجيهات مفيدة من منظمة الأغذية والزراعة عن الشؤون الجنسانية وإدارة الغابات، بشأن بعض خبراتها في مجتمعات السكان الأصليين المتعلقة بالقضايا الجنسانية التي تحتاج إلى تعزيز مشاركة المرأة.

87- واعتبر فريق التقييم أن مشروع التخفيف من وطأة تأثيرات تغير المناخ في الزراعة، الذي نفذته منظمة الأغذية والزراعة بالاشتراك مع المركز العالمي للحراثة الزراعية في كينيا، هو مثال على تمكين المرأة. وسهلت المعرفة والمهارات التي اكتسبتها النساء الريفيات من خلال التدريب على مختلف ممارسات الزراعة الذكية مناخياً، في إنشاء مشتل لمجموعة من الأشجار، مما أدى إلى توليد دخل سمح باستثمارات إضافية في إنتاج الألبان. كما شجع المشروع على تحسين إدارة العلف والماشية مما أدى إلى زيادة إنتاج الحليب. وبالرغم من هذا العمل الجوهرى المرتبط بالمنظور الجنساني، لا تزال النساء المستفيدات يشرن إلى بعض القيود في تبني الممارسات الناجحة بسبب القضايا الاجتماعية والثقافية (على سبيل المثال، بسبب دور الرجال في اتخاذ القرارات بشأن تخصيص الأراضي واستخدامها)⁶⁴. ولا تزال هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لضمان تعميم الاعتبارات الجنسانية بشكل فعال في تفكير جميع أصحاب المصلحة المعنيين وممارساتهم.

التغذية

النتيجة 14: على الرغم من مجموعة واسعة من السياسات التمهيديّة والدعم المعياري لتعميم التغذية، فإن معظم مشاريع الهدف الاستراتيجي 2 قد فشلت في دمج التغذية في مرحلة التصميم، مما يجعل من الصعب تحديد الحجم العام لتدخلات التغذية في المنظمة على المستوى القطري وفعاليتها.

88- عززت إدارة منظمة الأغذية والزراعة التزام المنظمة بالتغذية ومشاركتها بشكل أكثر وضوحاً في هيكل التغذية العالمي⁶⁵.⁶⁶ وقد تم اعتماد استراتيجية ورؤية جديدة لعمل المنظمة في مجال التغذية⁶⁷ في عام 2012. وتدمج رؤية الهدف

⁶³ <http://www.fao.org/americas/noticias/ver/es/c/1141377/> و <http://www.fao.org/publications/card/fr/c/I8269ES/>

⁶⁴ دروس من المشروع التجريبي للتخفيف من وطأة تأثيرات تغير المناخ في الزراعة في كينيا. منظمة الأغذية والزراعة. 2015.

<http://www.fao.org/3/a-i4396e.pdf>

⁶⁵ تقييم الهدف الاستراتيجي 1: المساهمة في القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. مكتب التقييم، منظمة الأغذية والزراعة. روما،

الاستراتيجي 2 المتعلقة بالأغذية والزراعة المستدامة الغذائية بين مبادئها الأساسية للإنتاج المستدام للمحاصيل والثروة الحيوانية وتربية الأحياء المائية.⁶⁸

89- وتستخدم منتجات المنظمة المعيارية بشأن التغذية والزراعة المراعية للتغذية على نطاق واسع، سواء تم تطويرها في إطار الهدف الاستراتيجي 2 أو أهداف أخرى، كما تتم الإشارة لها. وهي تشمل خلاصة مؤشرات من أجل الزراعة المراعية للتغذية،⁶⁹ والخطوط التوجيهية الطوعية لتعميم مفهوم التنوع البيولوجي في السياسات والبرامج وخطط العمل الوطنية والإقليمية المتعلقة بالتغذية، والزراعة المراعية للتغذية ونظم الأغذية المستخدمة، على سبيل المثال لا الحصر.⁷⁰

90- وعلاوة على ذلك، هناك العديد من الأمثلة الإيجابية عن مشاريع المنظمة التي تركز على معالجة قضايا التغذية ضمن الهدف الاستراتيجي 2. وغالباً ما يكون للمشاريع الموجهة نحو إنتاج المحاصيل تأثيرات إيجابية أكثر وضوحاً على تنوع النظم الغذائية والمداخيل مقارنة بإنتاج الثروة الحيوانية وتربية الأحياء المائية. ويبدو أن مدارس تدريب المزارعين على الزراعة والحياة ومطابخ وحدائق المدارس تقدم تحجاً جيدة لتحسين استهلاك الأطعمة المغذية من قبل المزارعين. وهناك أيضاً أمثلة إيجابية على إدراج التغذية في المبادرات الإقليمية ذات الصلة بالهدف الاستراتيجي 2، فعلى سبيل المثال، تعزز الاستراتيجية الإقليمية للأرز من أجل الأمن الغذائي في آسيا والمحيط الهادئ⁷¹ زيادة كثافة المغذيات الدقيقة في حبوب الأرز من خلال استخدام أدوات التربية الحديثة.

91- ومع ذلك، لا يتم اعتبار التغذية بشكل منهجي في مرحلة تصميم العديد من مشاريع الهدف الاستراتيجي 2. فعلى سبيل المثال، زاد مشروع حساب الأمانة للتضامن مع أفريقيا⁷² في رواندا، بالإضافة إلى فرص العمل، من استهلاك البيض من قبل المجتمع المحلي كمنفعة غير مقصودة للمشروع بدلاً من أن يكون جهداً مركزاً. وقد تكون لبعض مشاريع تنمية تربية الأحياء المائية آثار سلبية غير مباشرة على توافر الأنواع المغذية للاستهلاك من قبل الفقراء. ويوضح هذا المثال أن المفاضلات بين الزراعة المستدامة وتغذية الإنسان لا تزال بحاجة إلى دراسة أفضل في بداية تصميم المشاريع.⁷³ ووجد فريق التقييم بعد تحليل مدى دمج المشاريع للتغذية في مرحلة التصميم من عينة وثائق مشاريع الهدف الاستراتيجي 2، أن

⁶⁶ تمت معالجة مسألة التغذية بصورة متزايدة في اجتماعات مجلس منظمة الأغذية والزراعة ومؤتمراتها، فضلاً عن اللجان الفنية في المنظمة المعنية بالزراعة، ومسايد الأسمك، والغابات، ومشكلات السلع، وفي المؤتمرات الإقليمية للمنظمة التي عقدت في عام 2016. وكان المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية (نوفمبر/تشرين الثاني 2014)، الذي أقر إعلان روما بشأن التغذية وإطار العمل الخاص به وإطلاق عقد الأمم المتحدة للتغذية (2016-2025) معلماً هاماً.

⁶⁷ الاستراتيجية والرؤية لعمل المنظمة في مجال التغذية. منظمة الأغذية والزراعة. روما. 2014.

⁶⁸ بناء رؤية مشتركة للأغذية والزراعة المستدامة. المبادئ والنهج. منظمة الأغذية والزراعة. روما. 2014. <http://www.fao.org/3/a-i3940e.pdf>

⁶⁹ خلاصة مؤشرات الزراعة المراعية للتغذية. منظمة الأغذية والزراعة. روما. 2016.

⁷⁰ النظم الزراعية والغذائية المراعية للتغذية في الممارسة العملية. خيارات التدخلات. منظمة الأغذية والزراعة. روما. 2017.

⁷¹ الاستراتيجية الإقليمية للأرز لتحقيق الأمن الغذائي المستدام في آسيا والمحيط الهادئ. منظمة الأغذية والزراعة. المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ. 2014.

⁷² مؤل حساب الأمانة للتضامن مع أفريقيا مشروع "تعزيز التنوع الزراعي من أجل الحد من الفقر ومكافحة سوء التغذية وتعزيز فرص عمالة الشباب في شرق أفريقيا". وركز المشروع على توليد العمالة وتعزيز فرص الوصول إلى الغذاء في مقاطعات بوجيسيرا، وغاكينكي، وجيساكارا، وروهانغو.

⁷³ في كينيا، هناك تزايد في استخدام "Mukene" - وهو نوع من الأسماك الصغيرة ذات القيمة الغذائية العالية - في أعلاف الحيوانات، بما في ذلك أعلاف الأسماك، ويمكن أن يؤثر ذلك على استهلاك هذه الأسماك من قبل الفقراء في حالة ارتفاع الأسعار بسبب الطلب.

28 في المائة منها فقط قد أدمجت نوعاً من التدخلات المتعلقة بالتغذية، وأقل من 2 في المائة نظرت في التحديات التغذوية الناشئة مثل البدانة.⁷⁴

92- كثفت شعبة التغذية والنظم الغذائية⁷⁵ جهودها لتعميم التغذية ضمن برامج الهدف الاستراتيجي 2 منذ إنفاذ الإطار الاستراتيجي المراجع. ومع ذلك، يقرّ موظفو التغذية ونقاط الاتصال في المكاتب الميدانية للمنظمة أنه على الرغم من الدعم المقدم من شعبة التغذية والنظم الغذائية والجهود المبذولة لضمان إدراج التغذية في مرحلة تصميم المشاريع، هناك حاجة إلى المزيد من المشاورات والتوعية وهناك حاجة إلى الاعتراف بأن الفرص لا تزال مفقودة لتعميم التغذية في المشاريع.

93- وبالإضافة إلى ذلك، توفر استراتيجية المنظمة في مجال التغذية رؤية تقدمية بشأن عمل المنظمة في مجال التغذية تحتاج إلى التفعيل، كما أن رصد وتقييم العمل الذي تقوم به المنظمة في مجال التغذية، بما في ذلك ضمان نطاق الهدف الاستراتيجي 2، يشكل تحدياً أيضاً.

تغير المناخ

النتيجة 15: تساهم منظمة الأغذية والزراعة، من خلال دمج عملها بشأن تغير المناخ إلى حد كبير في عملها البرامجي، في توضيح الصلة بين الزراعة المستدامة والتخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف معه على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية. وتشجع فرص التمويل إدراج تغير المناخ في البرامج.

94- ووجد أن تغير المناخ مدمج بشكل جيد في تصميم مبادرات الهدف الاستراتيجي 2، وآليات تنفيذه، ومنتجاته المعيارية. وعلاوة على ذلك، بسبب آليات التمويل الناشئة المرتبطة تحديداً بتغير المناخ (على سبيل المثال، مرفق البيئة العالمية، وصندوق المناخ الأخضر)، أصبح هذا البعد الآن رئيسياً للعديد من تدخلات المنظمة في هذا المجال. وقد اتبعت المنظمة نهجاً متعدد القطاعات في حافظة استثماراتها الواسعة المتعلقة بتغير المناخ والمتصلة بعدة قطاعات بما في ذلك الغابات، والثروة الحيوانية، والزراعة، كما هو الحال في بنغلاديش وبوليفيا وكينيا وقيرغيزستان وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والمغرب وفيت نام ورواندا. ونجحت المنظمة في العمل على مستويات مختلفة من المفاوضات العالمية إلى السياسات الوطنية والأنشطة الميدانية.

95- ويلحظ فريق التقييم أنه من بين المساهمات الرئيسية لعمل المنظمة في إطار الهدف الاستراتيجي 2 بشأن تغير المناخ، فقد ساعدت المنظمة في توضيح الصلة بين الزراعة المستدامة والتخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف معه على المستويين العالمي والإقليمي، بما في ذلك الوعي بشأن تغير المناخ كمعيار هام ينبغي النظر فيه من أجل الزراعة المستدامة.

⁷⁴ تتألف العينة من 104 مشاريع تم اختيارها عشوائياً من مشاريع الهدف الاستراتيجي 2 منذ إصدار الخطوط التوجيهية الجديدة لتصميم المشاريع في مارس/آذار 2015 وحتى نهاية الخطة المتوسطة الأجل للمنظمة للفترة 2014-2017. ويمكن الاطلاع على الخطوط التوجيهية للإدارة البيئية والاجتماعية في منظمة الأغذية والزراعة على العنوان التالي: <http://www.fao.org/3/a-i4413e.pdf>.

⁷⁵ وفقاً لتقييم الهدف الاستراتيجي 1، قامت شعبة التغذية والنظم الغذائية حتى الآن بتنفيذ ما مجموعه 32 حلقة دراسية تعقد كل شهرين لموظفي المقر الرئيسي في المنظمة، تهدف إلى تحسين فهم ما تنطوي عليه التغذية وكيف يمكن أن تساهم في العمل (تقييم الهدف الاستراتيجي 1: المساهمة في القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. مكتب التقييم، منظمة الأغذية والزراعة. روما، 2018).

وعلى سبيل المثال، في سياق اتفاق باريس، ساهمت المنظمة في ضمان النظر في القضايا الزراعية في المساهمات المحددة وطنياً (المقصودة)، بما في ذلك من خلال مساعدة البلدان على صياغة مساهماتها المحددة وطنياً. وعلى الرغم من أن المنظمة قد استخدمت النهج المتكاملة في أنشطة تغير المناخ قبل وضع نهج منظمة الأغذية والزراعة للأغذية والزراعة المستدامة، فقد واصل الهدف الاستراتيجي 2 تعزيز هذا التكامل. وتمثل أولويات الجهات المانحة ومتطلبات أدوات التمويل العالمية (ولا سيما مرفق البيئة العالمية والصندوق الأخضر للمناخ) قوة توجيهية أخرى في هذا الصدد. وعلى الرغم من أن هذه المتطلبات لم يتم تطويرها بالنظر إلى الهدف الاستراتيجي 2، فإن هناك مستوى عالياً من التوافق معه.

الحوكمة⁷⁶

النتيجة 16: ساهمت جهود المنظمة لتشجيع صنع القرار التشاركي المتعدد القطاعات على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية في تعزيز مبادئ الزراعة المستدامة. وكشريك حكومي موثوق ومحاميد، ساهمت المنظمة في العمليات الاستراتيجية المتعلقة بصياغة السياسات والبرامج من خلال تنسيق مختلف المنتديات والمنصات.

96- دعمت منظمة الأغذية والزراعة، على المستويين العالمي والإقليمي، آليات توفر القواعد والمعايير الدولية وتشجع على صنع القرار التشاركي والخطاب السياسي. وتشمل هذه الآليات اللجان الفنية للمنظمة، مثل لجنة مصائد الأسماك، ولجنة الغابات، ولجنة الزراعة، وكذلك المؤتمر الإقليمي لأفريقيا، والمؤتمر الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، والمؤتمر الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ، والمؤتمر الإقليمي للشرق الأدنى، والمؤتمر الإقليمي لأوروبا، والمجتمعات الإقليمية مثل المجتمعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا.⁷⁷

97- وتعتبر الحوكمة الشاملة عنصراً أساسياً لخلق بيئة مواتية للزراعة المستدامة ونجاح المشاركة عبر القطاعات والتخطيط وصنع القرار، وهي تتطلب التشاور مع أصحاب المصلحة المتعددين وتعد واحداً من مبادئ الأغذية والزراعة المستدامة. وعلى المستوى القطري، وبدعم من البرنامج الاستراتيجي 2، بدأت المنظمة بتيسير حوار ومنصات أصحاب المصلحة المتعددين. وكان الهدف من ذلك الدعم لآليات الحوكمة الشاملة تحفيز سياسات وبرامج أكثر تكاملاً دعماً للأغذية والزراعة المستدامة.

98- وتقدم بعض المناهج المتكاملة التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة، مثل نهج النظام الإيكولوجي لمصائد الأسماك و"نهج النظام الإيكولوجي لتربية الأحياء المائية"، أطر عمل متينة، ولكنها تتطلب تدخلات إدارية إضافية محددة لحل الاحتياجات الملحة لتلك القطاعات، على سبيل المثال، الحاجة إلى الحد من جهد الصيد في المصائد الطبيعية، أو

⁷⁶ يعرف الإطار الاستراتيجي المراجع للمنظمة الحوكمة على أنها "القواعد الرسمية وغير الرسمية، والمنظمات والعمليات التي تعتبر من خلالها الجهات الفاعلة العامة والخاصة عن اهتماماتها وتصوغ القضايا وتنفيذها". الإطار الاستراتيجي المراجع. الدورة الثامنة والثلاثون. روما. 15-22 يونيو/حزيران. منظمة الأغذية والزراعة. 2013.

⁷⁷ على سبيل المثال، روجت الدورة 32 للجنة مصائد الأسماك للاستدامة عن طريق إنفاذ اتفاق تدابير دولة الميناء الذي يهدف إلى منع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. كما ركزت اللجنة اهتماماً كبيراً على مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد. وتخصصت الدورة 31 للجنة الاقتصادية لأوروبا للنظم الزراعية والغذائية المستدامة في أوروبا وآسيا الوسطى، بينما ناقشت الدورة الثلاثون للمؤتمر الإقليمي لأفريقيا تعميم تغير المناخ والتنوع البيولوجي عبر الزراعة ومصائد الأسماك والغابات.

الحاجة إلى معالجة مشاكل الأمراض واستخدام المواد الكيميائية ومقاومة مضادات الميكروبات في إنتاج تربية الأحياء المائية. وفي العديد من البلدان، لا تكون المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك فعالة بقدر ما يمكن أن تكون غير فعالة أو عاطلة بسبب عدم كفاية الدعم السياسي والمالي. وبدون بذل الاهتمام الكافي لدعم هذه المنظمات، تخاطر المنظمة بفقدان التأثير العملي في دفع مبادئ الإدارة المستدامة، على المستوى الإقليمي وفي المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية.

99- ووجد فريق التقييم حالات ناجحة لدعم المنظمة للحكومة على مختلف المستويات في البلدان التي تمت زيارتها والتي كانت موضع دعم محدد من فريق البرنامج الاستراتيجي 2، بما في ذلك: خطة الاستثمار القطري في بنغلاديش؛ وخطة إعادة الهيكلة الزراعية وبرنامج إنفاذ القوانين والحكومة والتجارة في قطاع الغابات التابع للمنظمة⁷⁸ في فيت نام؛ والبرامج الوطنية للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، والبرامج الوطنية للإدارة المتكاملة للآفات في ثلاثة دول من رابطة الدول المستقلة⁷⁹، ودعم حوكمة المياه في الغرب.

3-6 فعالية الشراكات

النتيجة 17: تقوم الشراكات العالمية والإقليمية المتعلقة بالهدف الاستراتيجي 2 على المبادرات العالمية بدلا من الإطار الاستراتيجي، ولكنها تتوافق جيداً مع الهدف الاستراتيجي 2. ومع ذلك، هناك حالات قليلة حيث يبدو أن الهدف الاستراتيجي 2 قد عزز أشكال الشراكة القائمة أو الجديدة.

100- تعتبر الشراكات ضرورية لعمل المنظمة وتتمتع بميزة قوية في جميع أنشطتها. وإن استنتاجات فريق التقييم بشأن شراكات المنظمة ليست محددة بالهدف الاستراتيجي 2 ولكنها تؤثر على تنفيذه. وهناك عدد من الأمثلة عن شراكات عالمية متعددة الأطراف مهمة وطويلة الأمد ومتوافقة تماماً مع الهدف الاستراتيجي 2، على الرغم من أن الهدف الاستراتيجي 2 لا يؤثر بالضرورة على جدول أعمالها، على سبيل المثال:

- الشراكات الحكومية الدولية مثل الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، والمبادرة العالمية لمراقبة الغابات؛⁸⁰
- شراكات الأمم المتحدة، مثل برنامج الأمم المتحدة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛
- الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين التي تعقدتها منظمة الأغذية والزراعة، والتي تهدف إلى تبادل المعلومات والتأثير على السياسات، بما في ذلك جدول الأعمال العالمي بشأن الثروة الحيوانية المستدامة، والتحالف الدولي بشأن الزراعة الذكية مناخياً، والشراكة العالمية بشأن المناخ ومصائد

⁷⁸ يسعى برنامج إنفاذ القوانين والحوكمة والتجارة في قطاع الغابات التابع للمنظمة إلى الحد من قطع الأشجار غير القانوني والقضاء عليه في نهاية المطاف. <http://www.fao.org/in-action/eu-fao-flegt-programme/en/>

⁷⁹ أرمينيا، وبيلاروس، وجمهورية مولدوفا.

⁸⁰ المبادرة العالمية لمراقبة الغابات هي مبادرة تقودها حكومات أستراليا والنرويج والولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك منظمة الأغذية والزراعة واللجنة المعنية بسواتل رصد الأرض لدعم بلدان برنامج خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في تطوير نظمها الوطنية لرصد الغابات وقياس الانبعاثات المرتبطة بها، وإجراءات الإبلاغ والتحقق. <http://www.gfoi.org/about-gfoi/>

الأسماك وتربية الأحياء المائية، والشراكة العالمية من أجل التربة، والشراكة التعاونية في مجال الغابات، وOpenForis.

101- وعلى المستوى الإقليمي، تعقد المنظمة أو تشارك في عدد من الشراكات الهامة القائمة منذ فترة طويلة حول القضايا ذات الصلة بالهدف الاستراتيجي 2. وتشمل هذه الشراكات اللجان الإقليمية⁸¹ والشبكات المنشأة لتبادل المعلومات، مثل شبكة الألبان في آسيا وشبكة TEAKNET. ووجد فريق التقييم أيضاً بعض الأمثلة عن أشكال جديدة من الشراكات التي نشأت بالتوازي مع الهدف الاستراتيجي 2 والتي تتصل به، ولا سيما استناداً إلى مبادئ الأغذية والزراعة المستدامة:

- عززت مبادرة ندرة المياه التي يقودها الهدف الاستراتيجي 2 في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا شراكة المنظمة مع المجلس العربي للمياه.
- وفي أوروبا وآسيا الوسطى، ظهرت شراكة جديدة بين منظمة الأغذية والزراعة وفريق العمل المعني بإدارة الأراضي التابع للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا والمعهد الأوروبي للمساواة بين الجنسين، بشأن قضايا توحيد الأراضي.
- وتواصل المرحلة الجديدة من برنامج نانسن⁸² لنهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك، التي أطلقت في عام 2017، نشر نموذج نهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك لإدارة مصايد مختارة في البلدان الأفريقية.

102- كما تقرّ منظمة الأغذية والزراعة بأن الشراكات بين البلدان النامية (بين بلدان الجنوب) تزداد أهمية بالنسبة للابتكار في مجال الزراعة. ويعتبر حساب الأمانة للتضامن مع أفريقيا مثلاً على هذا التعاون المبتكر بين بلدان الجنوب الذي تدعمه المنظمة والذي يشمل الاستدامة في جدول أعمالها. وهو حساب أمانة تديره أفريقيا يدعم مبادرات التنمية الأفريقية. وتم إطلاق الحساب رسمياً خلال الدورة الثامنة والثلاثين لمؤتمر المنظمة في يونيو/حزيران 2013، بتمويل بلغ 40 مليون دولار أمريكي من أنغولا، وغينيا الاستوائية، ومجموعة من منظمات المجتمع المدني في الكونغو.

النتيجة 18: تتمتع منظمة الأغذية والزراعة بشكل عام بخبرة وفعالية في إقامة الشراكات مع الحكومات. وعلى الرغم من ضعفها في التعامل مع الوزارات خارج القطاع الزراعي، حققت المنظمة بعض التقدم في سياق البرامج المشتركة بين القطاعات. وإن الانخراط مع الشركاء غير الحكوميين محدود، ولا سيما الشركات الخاصة الكبيرة، وقد يؤثر ذلك على قدرة المنظمة على التعامل مع المقايضات من أجل الاستدامة.

⁸¹ على سبيل المثال، الهيئة الإقليمية للإنتاج الحيواني والصحة الحيوانية في آسيا والمحيط الهادئ، وشبكة آسيا والمحيط الهادئ للإدارة المستدامة للغابات وإعادة التأهيل؛ والهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك، والهيئة العامة لمصايد الأسماك في البحر المتوسط، والمنظمة الإقليمية للمحافظة على البيئة في البحر الأحمر وخليج عدن، ولجنة الغابات والمراعي في الشرق الأدنى، ولجنة مكافحة الجراد الصحراوي في الشرق الأدنى؛ والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في شرق أفريقيا.

⁸² برنامج نانسن لنهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك، منظمة الأغذية والزراعة. 2016. <http://www.fao.org/3/a-i6039e.pdf>

103- وعلى المستوى الوطني والمحلي، تكون شراكات الهدف الاستراتيجي 2 محددة السياق. وفي بعض البلدان، تعمل منظمة الأغذية والزراعة منذ أمد طويل في الغالب مع شركاء تقليديين؛ وعلى وجه الخصوص حيث سعت إلى تحقيق الاستفادة في داخل قطاع ما. وفي الحالات التي عززت فيها المنظمة العمل متعدد القطاعات، قامت بتوسيع نطاق شراكاتها. وعلى سبيل المثال، وجد فريق التقييم العديد من المشاريع في أفريقيا حيث تعمل منظمة الأغذية والزراعة مع مجموعة واسعة من الشركاء الحكوميين وغير الحكوميين على إدارة المناظر الطبيعية، واستصلاح الغابات، ومرافق الغابات والمزارع، والزراعة الذكية مناخياً.

104- ومن منظور مواضيعي/قطاعي، وجد فريق التقييم أمثلة على الشراكات التي تساهم في عمل الهدف الاستراتيجي 2 في جميع المجالات التي تم فحصها. ويُعد تقييم موارد الغابات في المنظمة مثلاً إيجابياً للشراكات مع وكالات الأبحاث والجامعات والشركات الخاصة لتطوير تكنولوجيات جديدة للصالح العام، وتسهيل الوصول إلى أحدث المعلومات عن الاستشعار عن بعد بتكلفة أقل للبلدان. وفي عام 2015، وقعت منظمة الأغذية والزراعة اتفاقية شراكة مدتها ثلاث سنوات (مذكرة تفاهم) مع شركة Google، خلال مؤتمر الأطراف الحادي والعشرين في باريس، وتستخدم المنظمة منذ عام 2018 برنامج Google Earth Engine لتوفير إمكانية الوصول المجاني لأكثر من 170 بلداً إلى صور وقواعد بيانات شاملة وأدوات الاستشعار عن بعد عبر الأقمار الصناعية. ومن الأمثلة الأخرى على هذه الشراكة الناجحة، حزمة مساعدات تنشيط اقتصادات البلدان الأفريقية المصلحة على المحيطات في مواجهة تغير المناخ⁸³، التي أطلقت في عام 2016، والتي توفر فرصة دمج موارد ومعارف منظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي من أجل دعم البلدان في مكافحة تغير المناخ.

105- ووجد فريق التقييم أيضاً أشكالاً متعددة من التعاون بشأن تغير المناخ: مع المنظمات غير الحكومية على المستوى الميداني؛ ومع وزارات الزراعة (مثل الزراعة الذكية مناخياً)، ووزارات البيئة والغابات (مثل برنامج خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها) على المستوى الوطني؛ ومع هيئات الأمم المتحدة والأجهزة الدولية على المستوى العالمي (على سبيل المثال، برنامج الأمم المتحدة للتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية، والتحالف العالمي للزراعة الذكية مناخياً، والشراكة العالمية من أجل التربة).

106- وفي ما يتعلق بالشراكات مع القطاع الخاص، تجد منظمة الأغذية والزراعة طرقاتاً للعمل مع الجهات الفاعلة الكبيرة في القطاع الخاص على المستوى العالمي، ومعظمها من خلال الشراكات العالمية والإقليمية المتعددة أصحاب المصلحة. وقد أعرب المشاركون في المقابلات في جميع المناطق وفي المقر الرئيسي عن رأيهم بأن مشاركة المنظمة مع القطاع الخاص كانت محدودة وحذرة على نحو لا مبرر له. وعلى الرغم من إحراز تقدم في التعامل مع القطاع الخاص، لا يزال للمنظمة تأثير محدود على بعض الجهات الفاعلة الرئيسية في القطاع الخاص المتعلقة بالزراعة والاستدامة. ووجد فريق التقييم دليلاً محدوداً على حدوث زيادة في الترتيبات التشغيلية المباشرة (مقارنة بالاتفاقيات المؤسسية) مع القطاع الخاص، ولا توجد أمثلة على قيام الشركات الخاصة الكبيرة بتغيير ممارساتها بشأن الاستفادة كنتيجة مباشرة للعمل مع منظمة الأغذية والزراعة.

107- وقد استخدمت منظمة الأغذية والزراعة سلطتها في الدعوة إلى الاجتماعات وولايتها المعيارية، واستندت إلى الشراكات للتواصل بنشاط بشأن الاستدامة. وساهمت في أوراق العمل والاستراتيجيات المتعلقة بالإنتاج المستدام مع مجموعات العمل العالمية والإقليمية ومنصات أصحاب المصلحة المتعددين التي تشارك فيها. وعلى المستوى القطري، ضمنت المنظمة معالجة الاستدامة في العديد من مجموعات التنسيق الوطنية التي تقودها أو تساهم فيها، على سبيل المثال في كينيا، وقيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، والمغرب، وفيت نام، ورواندا. وفي أمريكا اللاتينية، استخدمت المنظمة روابطها القوية مع الحكومات المحلية ومنظمات المجتمع المدني للتأثير في السياسات المتعلقة بالاستدامة. وأكد العديد من أصحاب المصلحة على أهمية حياد المنظمة عندما تساهم في المناقشات حول المواضيع المعقدة.

108- وفي حين أن جهود تنمية الشراكات في حشد الأموال التي يمكن أن تستخدمها المنظمة والبلدان الأعضاء في توسيع نطاق العمل، فقد وجد فريق التقييم أن هذه المنفعة المحتملة لم يتم استغلالها بالكامل وعلى الدوام. ويُنظر إلى النهج المحددة للوصول إلى جميع المؤسسات ذات الصلة التي تتناول قضايا الاستدامة على أنها ناقصة. ويعتبر دور المنظمة، كوكالة رئيسية في المشاريع التي يمولها مرفق البيئة العالمية والصندوق الأخضر للمناخ، أمراً مهماً لتمكين الوصول إلى التمويل للعمل المتعلق بتغير المناخ. وهناك مجال لتوسيع هذه الميزة المحتملة للشراكات.

7-3 طرائق ونهج التنفيذ

النتيجة 19: يعتمد التمويل المخصص لتدخل البرنامج الاستراتيجي 2 بشكل رئيسي على اهتمام البرامج المتعددة الأطراف مثل برنامج الأمم المتحدة للتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية، أو الصندوق الأخضر للمناخ، أو مرفق البيئة العالمية، أو الوكالات المانحة الثنائية المحددة.

109- وفقاً لمعظم الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات في المقر الرئيسي للمنظمة والمكاتب الميدانية، استمرت المشاريع أو البرامج الكبيرة التي تدعم الهدف الاستراتيجي 2 في الاعتماد على تمويل الجهات المانحة من خارج الميزانية. وتظهر المشاريع التي تم تصميمها في السنوات الأخيرة توازناً أفضل مع مبادئ الأغذية والزراعة المستدامة. غير أن التمويل لهذه المشاريع تم تخصيصه تماشياً مع أولويات المانحين، وكانت المواءمة مع مبادئ الأغذية والزراعة المستدامة بالصدفة أكثر منها مستهدفة. وعلى سبيل المثال، يقوم مرفق البيئة العالمية بتعزيز النهج البرمجية التي تشبه تركيز الأغذية والزراعة المستدامة على النهج المشتركة بين القطاعات والمتكاملة (على سبيل المثال، المحيطات المشتركة - الإدارة العالمية لمصايد الأسماك المستدامة وحفظ التنوع البيولوجي في المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية، ومبادرة مصايد الأسماك الساحلية، وبرنامج فترة تجديد الموارد السابعة لمرفق البيئة العالمية).

110- ولاحظ فريق التقييم أيضاً أنه نظراً لتعقيد وحجم القضايا التي يتعين معالجتها، والحاجة إلى تحولات كبيرة في البيئة التمكينية والعقليات لدى المنتجين وصانعي القرار، فإن مقدار الموارد المتاحة للإدارات، أو الشعب، أو المكاتب الإقليمية، أو المكاتب القطرية، من أجل التنفيذ الفعال للبرنامج الاستراتيجي 2 محدودة. واعتبر العديد من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم أن ذلك عائقاً محتملاً لنجاح تدخلات الأغذية والزراعة المستدامة، التي تتطلب استمرارية ووقتاً لاختبار الممارسات المثلى والمستدامة والتحقق منها، ومن ثم تكرارها على نطاق واسع.

النتيجة 20: تفاوتت عمليات التخطيط للعمل والإبلاغ والاتصالات الداخلية المتعلقة بالبرنامج الاستراتيجي 2 على مستويات المكاتب الإقليمية والقطرية، واعتبر في بعض الحالات أن ذلك قد أدى إلى تفسيرات متنوعة وغامضة في الغالب لمجالات تركيز الهدف الاستراتيجي 2 ونهج التشغيل.

111- اعتبر العديد من موظفي المنظمة أن التخطيط للعمل خلال فترتي السنتين الأوليين كان يمثل مشكلة، وكانت العديد من الجهات الفاعلة بحاجة إلى فهم أدوارها ومتطلبات الإبلاغ الجديدة. ولم تقتصر هذه المسألة على الهدف الاستراتيجي 2 وكانت مشتركة بين جميع الأهداف الاستراتيجية. ومع ذلك، لاحظ جزء كبير من موظفي المنظمة التحسينات التي أدخلت على التعاون عبر القطاعات في سياق البرنامج الاستراتيجي 2: نجحت مجالات عمل رئيسية لمنتجات المعرفة العالمية في كسر بعض الصوامع الفنية طويلة الأمد في المنظمة من خلال الترويج للمناقشات المشتركة بين القطاعات، وربط شبكة الممارسين في جميع أنحاء العالم وتسهيل تبادل المعارف والخبرات، كما قدمت المبادرات الإقليمية آليات ناجحة لتعزيز النهج البراجمي على المستوى الإقليمي. وكان هناك اتفاق عام على أن إطار عمل الهدف الاستراتيجي 2 قد ساعد في هيكلة التقارير الخاصة بالمنظمة بشكل مشترك، وقدم آلية لتحسين نتائج التواصل بين المنظمة والجهات المانحة الرئيسية والشركاء.

3-8 آليات التنفيذ

النتيجة 21: تركز أطر البرمجة القطرية بشكل متزايد على دمج نهج الاستدامة، في حين أنه ينبغي إجراء تحليل للسياق أكثر منهجية وجودة لتمكين تحقيق النتائج المتعلقة بالهدف الاستراتيجي 2.

أطر البرمجة القطرية

112- تعد أطر البرمجة القطرية من أهم الآليات لتحديد استجابة المنظمة المقترحة لاحتياجات البلدان الأعضاء سعيًا وراء تحقيق أهداف التنمية الوطنية التي تتسق مع الإطار الاستراتيجي المراجع الذي وضعته المنظمة والأولويات الإقليمية والعالمية. وتبرهن آخر دفعة من أطر البرمجة القطرية توافراً أفضل مع الإطار الاستراتيجي المراجع، كما أن اعتبارات الاستدامة مدججة إلى حد ما في معظم أطر التعاون القطري في البلدان المشمولة في نطاق هذا التقييم. ومع ذلك، كان التحليل الشامل للعوامل الأساسية التي تؤثر على احتمال تحقيق التدخلات ذات الصلة بالهدف الاستراتيجي 2 ناقصاً بصورة عامة.

الأنشطة الفنية المؤسسية

النتيجة 22: تمثل الأنشطة الفنية المؤسسية الثلاثون⁸⁴ المرتبطة بالهدف الاستراتيجي 2 مجموعة كبيرة من الآليات، تسترشد معظمها بنظم حوكمة خارج المنظمة، وقد وجد فريق التقييم أمثلة على النتائج التي تساهم في الهدف الاستراتيجي 2 و/أو يتم الإبلاغ عنها في إطاره.

⁸⁴ لا يشمل ذلك البنود الستة المصنفة على أنها أنشطة فنية مؤسسية لأغراض المساءلة والميزانية من قبل مكتب الاستراتيجية والتخطيط وإدارة الموارد، وهي: النشاط الفني 11 لشعبة السياسات الاجتماعية والمؤسسات الريفية، والنشاط الفني 58 الشعبة المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة والوكالة

113- يتم تنفيذ الجزء الأكبر من عمل الهدف الاستراتيجي 2 المتعلق بوضع المعايير والاتفاقيات الدولية في إطار الأنشطة الفنية المؤسسية. وقد اقترح التقييم المستقل لقدرة المنظمة الفنية⁸⁵ أن "... المنظمة قد حسنت إلى حد كبير تقديمها للمنتجات والخدمات الرئيسية التي وجهت عملها المعياري بين عامي 2012 و2016. وعلى سبيل المثال، ضاعفت منظمة الأغذية والزراعة تنفيذها لصكوك وضع المعايير مثل الاتفاقيات الدولية ومدونات السلوك".

114- استناداً للمقابلات، اعتبرت الأنشطة الفنية المؤسسية بشكل عام مهمة وذات صلة بتحقيق نتائج الهدف الاستراتيجي 2. ومع ذلك، بوصفها هيئات وآليات مستقلة، فإن الأنشطة الفنية المؤسسية، ولا سيما تلك التي تم إنشاؤها وفقاً للمادتين 14 و16 (التي لديها هيئاتها الإدارية الخاصة)، أقل تقبلاً للنفوذ المحتمل من توجيه البرنامج الاستراتيجي 2 وبرمجته، بما أن لديها "بيئاتها" وولاياتها الخاصة التي تحركها أولويات المنظمات التي أسستها أو تقودها أو الدول الأعضاء.

115- وفي ما يتعلق بجدول أعمال الهدف الاستراتيجي 2 لتعزيز مبادئ الأغذية والزراعة المستدامة والتعاون بين القطاعات، فإن الأنشطة الفنية المؤسسية هي آليات تنسيق فعالة، ومنصات للمعرفة، وآليات تؤثر بشكل مباشر على السياسات. ومن الأمثلة عليها، الهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك مثل اللجنة الإقليمية لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في آسيا الوسطى والقوقاز، واللجنة العامة لمصايد الأسماك في البحر المتوسط، ولجنة أسماك التونة في المحيط الهندي؛ والشراكات الأخرى مثل الشراكة العالمية من أجل التربة، والشراكة التعاونية بشأن الغابات، وأمانة الشراكة بشأن الجبال.

116- وتتوافق بعض الأنشطة الفنية المؤسسية، مثل برنامج الأمم المتحدة للتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية، بشكل مباشر أكثر مع الهدف الاستراتيجي 2. ويعزز هذا البرنامج المشاركة الواعية والمهادفة لأصحاب المصلحة، بما في ذلك السكان الأصليين، ويركز على النهج المتكاملة، ويستخدم الأدوات المعيارية للمنظمة مثل تقييم الموارد الحرجية. كما يقدم البرنامج أيضاً مساعدة بالغة الأهمية للبلدان لكي تتمكن من الوصول إلى مدفوعات قائمة على النتائج، تتمتع المنظمة بفرصة التأثير عليها من خلال دورها المحدد في إنشاء نظام وطني لرصد الغابات وتحديد المستوى المرجعي للانبعاثات للغابات/المستوى المرجعي للغابات.

المبادرات الإقليمية

النتيجة 23: اعتُبرت المبادرات الإقليمية أنها آليات تنفيذ جيدة الاستهداف ومتجاوبة وفعالة للهدف الاستراتيجي 2. وقامت العديد من المناطق بتعزيز التعاون عبر الأهداف الاستراتيجية وحققَت نجاحاً معتدلاً في الجمع بين مختلف القطاعات والأقسام في إطار مواضيع عامة. كما تطورت المبادرات الإقليمية لمواجهة القضايا الناشئة التي تواجهها المناطق، على سبيل المثال مبادرة ندرة المياه في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا.

الدولية للطاقة الذرية في مجال استعمالات الطاقات النووية في الأغذية والزراعة، والنشاط الفني 66 جهة الاتصال للشؤون الجنسانية، والنشاط الفني 69 شعبة الإحصاءات، والنشاط الفني 70 شعبة الاستثمار، والنشاط الفني 72 شعبة تغير المناخ.

⁸⁵ تقييم مستقل للموارد الفنية في المنظمة.

117- وتم استخدام المبادرات الإقليمية بفعالية كمنصة عملية طويلة الأجل لتبني الاحتياجات الإقليمية والقطرية وربطها في نفس الوقت مع الأهداف المؤسسية للمنظمة بطريقة برمجية واستراتيجية. وعززت المبادرات الإقليمية، بدرجات متفاوتة، التعاون بين الأهداف/البرامج الاستراتيجية، وعززت الأبعاد الإقليمية لعمل المنظمة في إطار تنفيذ أطر البرمجة القطرية، كما عززت الملكية على المستويين الإقليمي والوطني.

118- وقدمت المبادرات الإقليمية، في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، الهيكل الرئيسي لعمل المكتب الإقليمي. وعلى الرغم من أن البرنامج الاستراتيجي 2 لم يكن يقود أياً منها بشكل رسمي، فقد تم الاعتراف بالأهمية الكبيرة للهدف الاستراتيجي 2 في الإقليم. وتم دمج العمل المتعلق بدعم الإنتاج المستدام كجزء من المبادرة الإقليمية 2 - "الزراعة الأسرية ونظم الغذاء الشاملة من أجل التنمية الريفية المستدامة"، وجزء كبير من المبادرة الإقليمية 3 - "الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية والتكيف مع تغير المناخ وإدارة مخاطر الكوارث" في الإقليم. ويتم الإبلاغ عن المبادرات الإقليمية من قبل المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وإدارة الأراضي المستدامة باعتبارها هيكل عمل ضروري لحقق العديد من الفوائد، بما في ذلك كسر الصوامع وحشد التمويل. وأفادت التقارير أن المبادرات الإقليمية قد ساعدت في بناء فرق متعددة الاختصاصات ودفعت الفرق الفنية للعمل معاً بشكل أوثق، حيث أنها سمحت بخرق الصوامع التقنية.

119- وفي أوروبا وآسيا الوسطى، لا تُستخدم المبادرات الإقليمية كآلية تنفيذ موازية منفصلة، بل كمنصة على المديين المتوسط والطويل، حيث تتوافق الأولويات الإقليمية وأهداف التنمية المستدامة ورؤية منظمة الأغذية والزراعة جميعاً، وتلي الأولويات القطرية في الوقت نفسه. وبالمثل، ركزت المبادرة الإقليمية في أفريقيا "لتكثيف الإنتاج وتنمية سلسلة القيمة" على معالجة احتياجات الإنتاج المستدامة مع تضمين القضايا ذات الصلة بالإقليم مثل سلاسل القيمة والتجارة العابرة للحدود، وحيازة الأراضي والتكثيف المستدام، باستخدام نهج "الحفظ والتوسع"، والزراعة الحافظة للموارد، والزراعة الذكية مناخياً.

120- وفي الشرق الأدنى، اعتبر أصحاب المصلحة الخارجيون الرئيسيون أن مبادرة ندرة المياه منصة فعالة في تنظيم عمل المنظمة والتواصل بشأنه في مجال مواضيعي محدد مع سرد واضح، ومن خلال تجميع العديد من المبادرات في برنامج متسق. وبالإضافة إلى ذلك، اعتبر موظفو المنظمة أن للمبادرة الإقليمية دور فعال في بدء نقاشات أصحاب المصلحة المتعددين حول الاستخدام الاستراتيجي للموارد المائية. وسهلت مبادرة ندرة المياه وضع المنظمة كمؤسسة تدعو لعقد الاجتماعات ومنظمة رائدة في مجال تقديم المساعدة التقنية بشأن استخدام المياه في الزراعة. وعلى سبيل المثال، أثر صدى مبادرة ندرة المياه، المقترنة بتعزيز رؤية الأغذية والزراعة المستدامة من قبل فريق البرنامج الاستراتيجي 2، بشكل إيجابي وكبير على مساهمات المنظمة في المغرب من خلال تشجيع وتمويل التقييمات الوطنية لاستخدام الموارد المائية والتدخلات ذات الصلة لتشجيع إدارة أكثر كفاءة للمياه. وبالإضافة إلى ذلك، كانت المبادرة فعالة في تعزيز بعض الشراكات وإقامة شراكات جديدة مع المجلس العربي للمياه.

121- وفي إقليم آسيا والمحيط الهادئ، أظهرت مبادرة الأرز الإقليمية ومبادرة النمو الأزرق مدى الحياة البرية المائية الموجودة في نظم حقول الأرز، والتي كان للكثير منها قيمة بالنسبة للسكان المحليين من أجل الصحة والتغذية ومكافحة الآفات. واستجابت هذه المبادرات للاحتياجات الإقليمية المتعلقة بالنظر في إنتاج الأرز على نحو مستدام من منظور نظم المناظر الطبيعية مع ترابط النظم الفرعية للإنتاج. ومن الصعب إسناد نتائج استزراع الأرز والأسماك إلى الهدف

الاستراتيجي 2 لأن لمنظمة الأغذية والزراعة تاريخ طويل في العمل على الإدارة المتكاملة للآفات ونظم الأرز والأسماك. ومع ذلك، يمكن أن يعزى التركيز المتجدد على تحليل مستوى المناظر الطبيعية، وتعزيز ممارسات التنمية "من الأسفل إلى الأعلى" القائمة على المشاركة، وتسليط الضوء على أهمية التنوع البيئي لنظم غذائية صحية، إلى الهدف الاستراتيجي 2. وعموماً، يتناول هذا النهج المختلف جذرياً الفجوات التي خلفتها التدخلات السابقة والتي تعتبر تدخلات من الأعلى إلى الأسفل وغير متكيفة مع الواقع المحلي. وكمثال على ذلك، تمت ترجمة أحد مكونات مبادرة الأرز الإقليمية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، بإعادة ترتيبها كمبادرة للمناظر الطبيعية الخضراء للأرز، مما ساهم في النقاش الوطني حول الاستراتيجيات الطويلة الأجل من أجل التنمية الزراعية المستدامة.

122- وبالإضافة إلى ذلك، هناك ثلاث مبادرات إقليمية جديدة مستمدة من الطلبات الحالية والقضايا الناشئة في الإقليم. وتشمل هذه المبادرات: المبادرة الإقليمية بشأن تغير المناخ، والمبادرة الإقليمية بشأن الصحة الواحدة، والمبادرة الإقليمية الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ. وتمثل المبادرات الجديدة، مثل مبادرة الصحة الواحدة، جهود المنظمة لتعزيز قوتها في صحة الحيوان من خلال مركز حالات الطوارئ المعني بالأمراض الحيوانية العابرة للحدود، مع التعاون مع منظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية لصحة الحيوان في العمل على القضايا الناشئة مثل مقاومة مضادات الميكروبات.

123- وتم استخدام بعض المبادرات الإقليمية بفعالية لجذب الموارد لأنشطة الإنتاج المستدامة. وعلى سبيل المثال، في كوت ديفوار: تم استكمال المبادرة الإقليمية "لتكثيف الإنتاج المستدام وتنمية سلسلة القيمة" التي عملت على ترتيبات حيازة الأراضي، من خلال استثمار البنك الدولي ولجنة الاتحاد الأوروبي لمبلغ 30 مليون دولار أمريكي، لكل منهما، لدعم تنفيذ مشروع قانون حيازة الأراضي. وبالمثل، تمكنت مبادرة ندرة المياه في الشرق الأدنى من جذب حوالي 10 ملايين دولار أمريكي للمبادرة الإقليمية على وجه التحديد.⁸⁶

مجالات العمل الرئيسية

النتيجة 24: رغم اختلاف مجالات العمل الرئيسية من حيث نهج التنفيذ والتنسيق في ما بينها، فقد وجد أنها فعالة في تعزيز التعاون بين القطاعات ضمن المنظمة. ويتمتع التحول الأخير إلى منتجات المعرفة العالمية بإمكانية زيادة تحسين هذا التعاون ومشاركة المكاتب الإقليمية.

124- وقد وجد فريق التقييم أن مجالات العمل الرئيسية قد حققت أهدافها بشكل كبير في تسهيل فهم الهدف الاستراتيجي 2 وتوفير مساحة للتواصل والتعاون بشأن مواضيع محددة لهذا الهدف. وعززت مجالات العمل الرئيسية التعاون عبر أقسام المنظمة من خلال توفير مساحة للحوار بين القطاعات من خلال "مجموعات الممارسة" وشبكات ناشطة وكبيرة (مثل الزراعة الذكية مناخياً وخدمات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي).

125- غير أن رخواوة عمليات وبنية مجالات العمل الرئيسية خلقت درجة من الارتباك بين مختلف وحدات المنظمة، وأُبلغ أنها زادت طبقة هيكلية للعمل خاصة في مجال التنسيق (على سبيل المثال، اجتماعات عديدة لمختلف مجموعات العمل). وعلى سبيل المثال، تناقشت بعض المصادر حول الأساس المنطقي وراء إنشاء مجال عمل رئيسي للزراعة الذكية مناخياً ونهج متكامل لاستخدام الموارد بكفاءة، في حين أن هناك تصوراً للتداخل بين مجموعتي العمل هاتين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن العمل في إطار مجال العمل الرئيسي بشأن مبادرة النمو الأزرق كان متشابكاً مع المبادرة الإقليمية للنمو الأزرق التي نُفذت في آسيا، وقد استندت إلى بعض المجالات الفنية للشركات، مما شكل تحدياً أمام تحديد النتائج ذات الصلة. وأبلغت المكاتب الميدانية في المنظمة إلى حد كبير أنها لا تشارك في وظيفة مجالات العمل الرئيسية ولا تقدرها، بما أنه يُنظر إليها على أنها تعالج الحاجة إلى التنسيق على مستوى المقر الرئيسي.

4- الاستنتاجات والتوصيات

1-4 الاستنتاجات

الاستنتاج 1: يتماشى الهدف الاستراتيجي 2، بتركيزه البرامجي على الاستدامة، بالكامل مع خطة عام 2030 واحتياجات البلدان الناشئة. وتعكس حافظة المنظمة للأنشطة الشاملة التي تتوسع تدريجياً، نجاحاً معتدلاً في تعزيز هذا النهج لحلّ الدوافع الكامنة وراء الممارسات غير المستدامة. وقد استخدمت منظمة الأغذية والزراعة قوتها كمنتدى للتلاقي وكوسيط للمعرفة في تعزيز مبادئ الاستدامة في إطار الأنشطة والمحافل القائمة، ولكنها تحتاج إلى إحراز المزيد من التقدم في تفعيل النهج المقترحة بفعالية في سياق رؤية ومبادئ الأغذية والزراعة المستدامة، ولا سيما على المستوى القطري.

126- وُجد أن التصميم العام للهدف الاستراتيجي 2 وتركيزه ذوا أهمية كبيرة في الاستجابة إلى تغيير خطة العمل العالمية والاحتياجات القطرية، لا سيما في سياق خطة عام 2030. ويمثل تركيزه على الأغذية والزراعة المستدامة والدعوة إلى تحويل نظم الإنتاج الزراعي في ضوء تغير المناخ والضغوط الاجتماعية والاقتصادية، الأولوية المطلوبة للتغيرات في السياسات في مختلف القطاعات لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بطريقة متكاملة، والحد من مخاطر التفاعلات السلبية بين أجزاء مختلفة من النظم الغذائية مع بناء التآزر في ما بينها.

127- وإن العديد من الأطر والمنتجات المعيارية التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة في إطار الهدف الاستراتيجي 2 بشأن مختلف جوانب الإنتاج المستدام، يشار إليها من قبل منظمات وطنية ودولية أخرى التي اعتمدها لتوجيه عملها في هذه المجالات. واعتبر الموظفون والإدارة في منظمة الأغذية والزراعة أن إدخال الهدف الاستراتيجي 2 والأغذية والزراعة المستدامة كان تطوراً إيجابياً، واعتبروا أن إطار عمل البرنامج الاستراتيجي 2 يمثل أداة مفيدة لمواءمة عمل المنظمة مع مبادئ الأغذية والزراعة المستدامة، وربط رؤية المنظمة بأهداف التنمية المستدامة.

الاستنتاج 2: يعكس تطور تصميم الهدف الاستراتيجي 2 ونهجه الدروس المستفادة والخبرات. وقد تحسّن الوضوح المفاهيمي للهدف الاستراتيجي 2 مع مرور الوقت، كما هو الحال بالنسبة لفهم موظفي منظمة الأغذية والزراعة، والمواءمة بين أطر البرمجة القطرية، والأولويات الإقليمية، والنتائج المؤسسية ذات الصلة بالهدف الاستراتيجي 2. كانت مواءمة الهدف الاستراتيجي 2 مع أهداف التنمية المستدامة عاملاً إيجابياً في المناقشات الاستراتيجية بين المنظمة وشركائها. وقد حقق البرنامج الاستراتيجي 2 بداية جيدة في الترويج للرؤية المشتركة للأغذية والزراعة المستدامة، التي كانت مفيدة في دمج المفاهيم الرئيسية للاستدامة الزراعية في أطر البرمجة للمنظمة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. ومع ذلك، في العديد من الحالات، لا يتم دعم إمكانية تنفيذ رؤية الأغذية والزراعة المستدامة من خلال إطار وصفي يفصل النهج والأدوات ذات الصلة التي تسهل التطبيق العملي على المستويين الوطني والوطني الفرعي.

128- يجمع الهدف الاستراتيجي 2 بين بعض أكبر الأقسام الفنية والإدارات داخل المنظمة، مما يجعله في غاية التعقيد والصعوبة من ناحية تصميمه وتنفيذه، بما في ذلك على المستوى القطري. ومع ذلك، حتى داخل المنظمة (ناهيك عن الشركاء الخارجيين)، كانت الحاجة إلى المزيد من الوضوح ظاهرة في ما يتعلق بفهم إطار عمل الهدف الاستراتيجي 2، وكيف يختلف عن المفاهيم السابقة، وما هو مطلوب تحديداً لتحقيق نتائجه.

129- كان النهج التشاركي في إنشاء إطار النتائج الخاص بالهدف الاستراتيجي 2 والتعديلات اللاحقة عليه اعتباراً من عام 2018، بناء على التعلم والمزيد من المشاورات، فعالاً في زيادة الوضوح. وساهمت دورات الرصد والتخطيط المتكررة في تحسين ونشر الفهم بشأن إطار نتائج الهدف الاستراتيجي 2، سواء في المقر الرئيسي أو المكاتب الميدانية. وسهل التقدم المحرز من خلال المبادرات الإقليمية لمواءمة الأولويات الإقليمية ونتائج الهدف الاستراتيجي 2، وتطور مجالات العمل الرئيسية (مع تحولها المستمر نحو منتجات المعرفة العالمية)، زيادة فهم مجالات تركيز الهدف الاستراتيجي 2. ونجحت مجالات العمل الرئيسية ومنتجات المعرفة العالمية في كسر بعض صوامع المنظمة الفنية الطويلة الأمد. وساعدت صياغة وثيقة الأغذية والزراعة المستدامة بواسطة الهدف الاستراتيجي 2 في تحديد العلاقات المتبادلة مع مجالات العمل الرئيسية في إطار الأهداف الاستراتيجية المختلفة. وعلى الرغم من أن تركيز رؤية الأغذية والزراعة المستدامة هو على ممارسات الإنتاج المستدامة، فإنها قد تمكنت من الوصول إلى مجالات العمل المختلفة مثل الحماية الاجتماعية وسلسلة القيمة والقدرة على الصمود، وما إلى ذلك. وبالإضافة إلى ذلك، كانت ممارسة مواءمة الهدف الاستراتيجي 2 مع أهداف التنمية المستدامة فعالة أيضاً في زيادة الوضوح والفهم لكيفية مساهمة المنظمة في خطة عام 2030 من خلال البرنامج الاستراتيجي 2. وعلى الرغم من هذه التطورات، سيكون من المفيد الحصول على توجيهات إضافية تفصل النهج والنماذج المحددة بشأن كيفية ترجمة المبادئ الرئيسية للأغذية والزراعة المستدامة إلى تدخلات ملموسة لتعزيز إمكانية تنفيذ نتائج الهدف الاستراتيجي 2 بشكل أكثر فعالية.

الاستنتاج 3: تساهم منظمة الأغذية والزراعة في اعتماد مفاهيم وسياسات وممارسات تدعم الإنتاج المستدام من خلال العمل المنجز على جميع مستويات المنظمة وفي جميع المجالات المواضيعية. وقد وجد فريق التقييم العديد من الأمثلة التي تم فيها إحراز تقدم في تضمين مبادئ الاستدامة في منتجات المعرفة، واستراتيجيات اللجان العالمية، والحوارات والنهج الإقليمية، والسياسات الوطنية. كما واجهت منظمة الأغذية والزراعة التحديات؛ فقد كان هناك تقدم محدود للغاية في تنفيذ الممارسات المستدامة أو النهج والممارسات الشاملة للقطاعات على نطاق واسع، أو بطريقة تضمن استدامتها. وقد استند القليل من التدخلات التي تعزز الممارسات الزراعية المستدامة على المعلومات من التقييمات الدقيقة للعوامل الاجتماعية والاقتصادية، والخصائص على مستوى المؤسسات، وقدرات التبنّي الوطنية، والمزايا النسبية، والجدوى الشاملة على المدى الطويل للنهج المقترحة.

130- تحدد قوة دفع رؤية الأغذية والزراعة المستدامة، والخطوط التوجيهية والأدوات المتعلقة بالهدف الاستراتيجي 2، التوقعات الخاصة بالنهج المتكاملة المشتركة بين القطاعات. وأثبتت عملية تصميم وتنفيذ معظم التدخلات نجاحها في إظهار المنافع المحتملة للنهج المتكاملة الشاملة للتنمية الزراعية المستدامة، بالمقارنة مع الحلول والنماذج التقليدية الخاصة بالقطاعات.

131- وعلى الرغم من النجاح المعتدل الواضح في تعزيز النهج المتكاملة الشاملة للتنمية الزراعة المستدامة، وجد فريق التقييم أيضاً أدلة محدودة على نطاقها وتأثيرها واسع النطاق، مع نتائج محدودة النطاق واستدامتها غير مضمونة. ولم يكن هناك تقييمات واعتبارات شاملة للحدوى، بما في ذلك، في جملة أمور، جدوى النهج المقترحة وقدرات الاعتماد في تصميم غالبية التدخلات ذات الصلة.

الاستنتاج 4: لا تتطلب المساهمة الفعالة في نتائج الهدف الاستراتيجي 2 الترويج النشط للنهج المتكاملة المشتركة بين القطاعات فقط، بل أيضاً النظر في القضايا الخاصة بالقطاعات عينها من خلال مبادئ الأغذية والزراعة المستدامة، بما في ذلك زيادة الإنتاجية، والقدرة على إضفاء المزيد من الروابط وأوجه التآزر والعلاقات المتبادلة العابرة للقطاعات. وتمثل التحدي الرئيسي الذي واجهته المنظمة في الحاجة إلى الاعتراف واستكشاف النطاق الكامل للمقايضات المحتملة، وفي بعض الحالات التناقضات بين الاستدامة (البيئية والاجتماعية) والإنتاجية. ولم تكن هناك مناقشات كافية حول آثار هذه المفارقات على المعنى العملي وتطبيق مفاهيم الاستدامة في سياقات محددة أو على نطاق وطني أوسع.

132- وفي الترويج لنهج محددة لحلول تربية الأحياء المائية أو الزراعة أو الغابات، تصدر المنظمة أحكاماً ضمنية بشأن القيمة النسبية لهذه المقايضات، في سياقات معينة، بدلاً من استخدام ميزتها النسبية والفرص المتاحة للقيام بدور المتيسر، على المستويات العالمية والوطنية والمحلية، في إشراك أصحاب المصلحة في استكشاف هذه المقايضات والعمل على إيجاد حلول مشتركة.

133- وفي حين أن منظمة الأغذية والزراعة استكشفت هذه التحديات، على سبيل المثال، من خلال إجراء تقييم الاستدامة في النظم الغذائية والزراعية،⁸⁷ أو في إطار تنفيذ الاستخدام الفعال لموارد مجالات العمل الرئيسية، أو التدخلات المتعلقة بمبادرة الأرز الإقليمية في آسيا، فإنها قد بدأت فقط في العديد من الحالات (وخاصة المشاريع الصغيرة) في التواصل مع المستفيدين المحتملين والمجموعات المستهدفة، أو الحكومات الوطنية، بشأن الصورة الكاملة من حيث المبادلات التي تنطوي عليها جميع أبعاد الاستدامة. وعلاوة على ذلك، لا تتوسع هذه الأنظمة في اقتصادات السوق الحديثة دون تحولات نحو سياسات تقدم حوافز لاستخدام السوق أو الأراضي التي تفضل ممارسات أكثر استدامة. ولتحقيق ذلك، في مجال تجريب ممارسات الأغذية والزراعة المستدامة، تحتاج المنظمة إلى العمل بالتوازي على تشجيع التغييرات الضرورية في البيئة التمكينية من خلال الاستمرار، ضمن جملة أمور، في التواصل بشأن نتائج جيدة نحو إضفاء الطابع المؤسسي على هذه الممارسات الجيدة التي تم توضيحها في التجارب ضمن الاستراتيجيات الوطنية، والتواصل بشأن البيانات بحيث تتمكن الحكومات الوطنية وأصحاب المصلحة الآخرون من اتخاذ قرارات تستند إلى البيانات بشأن الإيجابيات والسلبيات.

الاستنتاج 5: يُنظر إلى جودة واتساق مساهمة منظمة الأغذية والزراعة في آليات الحوكمة العالمية والإقليمية في مجالات الهدف الاستراتيجي 2 على أنها جيدة بشكل عام، وقد ساهمت في قدرتها على تعزيز مبادئ الإنتاج المستدام داخل اللجان العالمية والإقليمية. وهناك حاجة إلى اتخاذ خطوة إضافية في ربط الخطاب العام لآليات الحوكمة العالمية هذه بالأفعال الملموسة على المستوى المحلي. وفي ما يتعلق بالتحديات في دعم آليات الحوكمة الوطنية والوطنية الفرعية التي ترتبط على وجه التحديد بمحركات الإنتاج غير المستدام، فإن هناك حاجة إلى إجراء تحليل أكثر منهجية للبيئة المواتية للتغيرات السلوكية والمؤسسية المطلوبة والمزايا النسبية للتكنولوجيات والنهج المقترحة.

134- تحتاج منظمة الأغذية والزراعة إلى القيام بالمزيد من حيث المشاركة على المدى الطويل في تطوير قطاعات محددة، وفهم البيئة التمكينية، والتصدي بشكل مباشر للقضايا الخاصة بكل بلد، على سبيل المثال، المسائل المتعلقة بالإنتاجية المنخفضة، والمساواة، ومنع الأمراض في الثروة الحيوانية ومصايد الأسماك، واستخدام المواد الكيميائية في إنتاج تربية الأحياء المائية، والحد من الأرصد السمكية، وقطع الأشجار غير القانوني، وحفظ الموارد الوراثية للمحاصيل، والانخراط مع القطاع الخاص. وقد تنظر المنظمة في المشاركة بطريقة أكثر انتظاماً مع الحكومات الوطنية والجهات الفاعلة الأخرى المعنية بقضايا الاستدامة من خلال تقديم الدعم والتحليل المخصصة للسياسات المحددة، مع التركيز على المنافع والفرص والمخاطر المحتملة المرتبطة بالنهج المقترحة.

الاستنتاج 6: استندت أقسام المنظمة ومكاتبها الميدانية إلى الشراكات القائمة ذات الصلة في مجالات العمل المتصلة بالهدف الاستراتيجي 2، واستمرت تدريجياً في استكشاف إمكانيات التعاون مع الشركاء الناشئين. ومع مراعاة تعقيد وحجم السمات المبتكرة لعمل الهدف الاستراتيجي 2 في سياق الموارد المالية والفنية والبشرية المحدودة، هناك حاجة إلى تقييم إمكانية توسيع نطاق الشراكات وفرص تعبئة الموارد. ومن شأن ذلك أن يساعد المنظمة على تحديد مجالات التآزر والاستفادة بشكل كامل من إمكانيات التعاون الأوسع نطاقاً مع التحالفات الراسخة والممكنة الجديدة.

135- وعلى المستويين العالمي والإقليمي، تعتبر منظمة الأغذية والزراعة عضواً في العديد من الشراكات المتعددة أصحاب المصلحة، والتي تعتبر مهمة لمتابعة عملها في مجال الهدف الاستراتيجي 2. وفي حين أنه من الواضح أن معظم هذه الشراكات تحكمها استراتيجية المنظمة وبروتوكولاتها، فإن أهمية العمل المرتبط بالهدف الاستراتيجي 2 وحجمه يتطلبان صياغة خطط وآليات مخصصة للشراكة والتواصل لضمان تحديد جميع العلاقات المحتملة مع الجهات الفاعلة ذات الصلة في مجال الزراعة المستدامة، ومتابعتها. ومع تطوير نهج البرنامج الاستراتيجي 2، يتعين تحديد المجالات المحتملة لإقامة شراكة جديدة، وبالإضافة إلى شراكاتها الراسخة بشأن قضايا الأغذية والزراعة المستدامة، تحتاج المنظمة إلى النظر في توسيع نطاق مشاركتها مع جميع المنظمات والجهات الفاعلة الدولية والوطنية ذات الصلة، بما في ذلك مؤسسات القطاع الخاص والبحث، وتعزيز التحالفات ذات الصلة مع المجتمع المدني والشركاء الدوليين.

2-4 التوصيات

التوصية 1 - ينبغي أن تكتشف منظمة الأغذية والزراعة جهودها في الترويج لمبادئ الأغذية والزراعة المستدامة في سياق الهدف الاستراتيجي 2، من خلال اتخاذ خطوة إضافية في صياغة خطوط توجيهية أوضح من شأنها أن توفر مؤشراً لأنواع الممارسات التي تدعم تنفيذ مبادئ الأغذية والزراعة المستدامة، وتفسير النماذج والنهج ذات الصلة بطريقة مفصلة ووصفية، ومعالجة مسألة دمج القضايا الشاملة مثل تغير المناخ والمساواة بين الجنسين والتغذية.

136- كانت جهود المنظمة في تعزيز المبادئ الرئيسية للأغذية والزراعة المستدامة محورية في إدماج مفهوم الاستدامة في أطر البرمجة على المستويين الوطني والإقليمي. وهي تتماشى جيداً مع خطة العمل العالمية للاستدامة والمبادرات العالمية والإقليمية والأولويات الوطنية ذات الصلة. وفي حين أن رؤية الأغذية والزراعة المستدامة رؤية ممتازة، إلا أنها توفر توجيهاً عالي المستوى واستراتيجياً، مع أنه عام بالأحرى، على ما يجب فعله لتنفيذ مبادئها الرئيسية. ويجب دعم تنفيذ الأغذية والزراعة المستدامة من خلال إطار عمل أكثر تفصيلاً يصف بوضوح الملامح الرئيسية للنماذج والنهج والممارسات التي تدعم كل مبدأ من المبادئ الخمسة. وفي هذا الإطار، يمكن تخصيص قسم محدد للخطوط التوجيهية لإدماج مبادئ الأغذية والزراعة المستدامة في عمليات إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وعلى المستويين الوطني والمحلي، ينبغي أن تقترن هذه الأطر بتحليل شامل لجميع المقايضات وأوجه التآزر المحتملة، بما في ذلك التسويات والحلول الممكنة.

137- ومن الضروري أن يحدث تحول كبير في البيئة التمكينية لكي تنجح النظم الإنتاجية الأكثر استدامة وخاصة الأكثر تكاملاً. وبصفتها منظمة ذات تمثيل دائم في العديد من البلدان، فإن المنظمة في وضع جيد بشكل استثنائي لتشجيع وتيسير التغييرات المطلوبة؛ ومع ذلك، فإن هذه التغييرات تتخطى تلك التي تم الترويج لها تقليدياً "مرة واحدة" في سياسات الزراعة أو مصائد الأسماك، أو مشاريع وبرامج التنمية. وتحتاج المنظمة إلى الانخراط في عملية تحول، وإجراء تحليل للبيئة التمكينية وجدوى تدخلات الاستدامة والمقايضات المحتملة. وينبغي أن تساعد المنظمة البلدان في تحليل آثار سيناريوهات خط الأساس والإجراءات البديلة على المستويين الوطني والفرعي والوطني بشأن مجموعة من مؤشرات الاستدامة، والإبلاغ عنها، مما يتطلب المزيد من التعاون بين الوحدات ذات الصلة (الإدارات التقنية والإدارة المعنية بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية) داخل المنظمة. وتحتاج مثل هذه التحليلات إلى أن تصاحب تصميم كل إطار برمجة قطري، وعند الاقتضاء صياغة الاستراتيجيات الزراعية الوطنية بطريقة تعكس تماماً مدى تعقيد البيئة التمكينية.

التوصية 2 - من أجل إظهار القيمة المضافة لمبادئ الأغذية والزراعة المستدامة وتعزيز دمجها المحتمل في السياسات الوطنية والخطط والتدخلات الإنمائية، ينبغي للمنظمة أن تستفيد من كل إطار للبرمجة القطرية لترجمة مبادئ الأغذية والزراعة المستدامة والإجراءات العشرين المرتبطة بها (في الخطوط التوجيهية بشأن تحويل الأغذية والزراعة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة) إلى نتائج محتملة على المستوى القطري.

138- ومع الأخذ في الاعتبار أهمية وطبيعة رؤية الأغذية والزراعة المستدامة المتعددة الأبعاد، ينبغي تعزيز الفرص والمخاطر لتطبيقها من خلال المشاركة الرسمية لجميع وحدات المنظمة ذات الصلة في صياغة أطر البرمجة القطرية

– وهي آلية التنفيذ الرئيسية لعمل المنظمة على المستوى القطري. وينبغي أن يكون لدى المنظمة أساس منطقي واضح للنهج المقترحة، مع الأخذ في الاعتبار بشكل كامل لجدوى النهج والاستراتيجية المقترحة في السياق المحلي، وتعديل هذه النهج بشكل دوري وحسب الاقتضاء. ولتنفيذ هذه التوصية:

(2 أ) ينبغي أن تشرك المكاتب الإقليمية المكاتب القطرية المعنية، عند إعداد صياغة جديدة لأطار البرمجة القطرية، من خلال المناقشات مع فريق البرنامج الاستراتيجي 2 والإدارات الفنية بشأن إطار الاستدامة للأغذية والزراعة المستدامة، ووضع أساس منطقي واضح للنهج الأغذية والزراعة المستدامة والشراكات المحتملة.

(2 ب) مع صياغة التدخلات ذات الصلة ضمن دورة إطار البرمجة القطرية، يجب على الإدارات الفنية أن تقدم دعماً للسياسات وتحليلاً في تحديد وتقييم الفوائد والمخاطر والقيود المحتملة لكل تدخل ضمن السياقات المحددة، مع توفير إرشادات لبرامج شاملة متعددة الأوجه، مع معالم وأهداف محددة بوضوح لمعالجة الاستدامة. واستناداً إلى التجارب السابقة في إجراء دراسات تحديد النطاق (تلك التي أجريت على الزراعة الذكية مناخياً ونهج مماثلة)، ينبغي أن يقوم فريق البرنامج الاستراتيجي 2 بالتعاون مع الإدارات الفنية بتشجيع التقييمات الخاصة بالظروف الاجتماعية والاقتصادية للإنتاج وأنماط النظم الإيكولوجية ومصالح المزارعين، مما يبرز بوضوح الفرص والمخاطر، وكذلك التكلفة والفوائد والمقايضات المحتملة بين القطاعات وداخل النظم الإيكولوجية والمواقع المستهدفة، من خلال تطوير أدوات لدعم الإدماج المنهجي لهذا التحليل في التدخلات ذات الصلة بإطار العمل الاستراتيجي، من بين أمور أخرى.⁸⁸ ويمكن العثور على بعض الأمثلة للتحليل الذي يمكن استخدامه لهذا الغرض في دراسات الحالة التي تم إعدادها في إطار مشروع إدارة النظم الإيكولوجية الزراعية العابرة للحدود لحوض نهر كاجيرا، الذي يشرح أهمية النهج المتكاملة القائمة على الأبعاد الإيكولوجية والاقتصادية والاجتماعية، وفوائدها المتعددة، باستخدام معايير الاستدامة، أي الإنتاجية والمرونة والاستقرار والإنصاف.

(2 ج) عند تنفيذ التدخلات ذات الصلة، ينبغي أن تكفل المكاتب الميدانية استمرار الرصد في الوقت الحقيقي والإدارة المتكيفة مع البرامج من أجل إنتاج الأدلة اللازمة للتقدم، وتعديل النهج حسب الحاجة. وينبغي أن تستفيد المكاتب الميدانية من القيام برصد منتصف المدة لتدخلات مختارة مع التركيز على التقدم المحرز من حيث النتائج ذات الصلة بالتأثير على الاستدامة، وتعميم النهج المتكاملة الشاملة لعدة قطاعات. كما يمكن إجراء هذا الرصد بالاشتراك مع ممثلين من البرنامج الاستراتيجي 2 والإدارات الفنية (مثل تلك المشاركة في مرحلة التصميم)، وعند الاقتضاء، إشراك شركاء التنمية وأصحاب المصلحة الآخرين. ويجب أن تبرز النتائج والأدلة من هذه التمارين تحقيق النتائج المرجوة إلى جانب الخبرات غير المقصودة، وأن تتم مناقشتها مع الإدارات الفنية والمكاتب الرئيسية المعنية لتسهيل التعلم والابتكار والإدارة المتكيفة.

139- وبالإضافة إلى ذلك، قد تقوم فرق البرنامج الاستراتيجي بمراجعة المعايير الحالية لاختيار بلدان التركيز، بهدف تحديد أولويات عدد محدود من البلدان للإدماج الكامل لمبادئ الأغذية والزراعة المستدامة، واستخدامها كنماذج لإثبات فعالية النهج. وقد تتضمن المعايير دولا ذات اهتمامات استدامة عاجلة، تنعكس في السياسات الوطنية، وحيثما تكون البيئة التمكينية والظروف المحلية مواتية لتعزيز فعالية الأغذية والزراعة المستدامة. وفي هذه البلدان، ينبغي أن يقوم البرنامج الاستراتيجي 2 بتطوير شراكة طويلة الأمد مع أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين لإثبات النهج ذات الصلة وتعزيز الدمج القائم على الأدلة للأغذية والزراعة المستدامة في السياسات والممارسات الوطنية.

التوصية 3 - استناداً إلى مزاياه النسبية وخبرته الفنية، ينبغي أن يواصل البرنامج الاستراتيجي 2 جهوده في مواءمة المنصات القائمة، أو إنشاء منصة معرفة مخصصة لدمج وتبادل أفضل الممارسات والنتائج المحققة في تعزيز الإنتاج المستدام للأغذية والزراعة.

140- ينبغي أن يقوم البرنامج الاستراتيجي 2 بوضع خريطة لاحتياجات المعرفة المتطورة وموارد المعرفة المتوفرة بشأن قضايا الإنتاج المستدام للأغذية والزراعة، وتوحيد المعرفة المتولدة من الإنجازات والدروس المستفادة، وتحويلها إلى أفضل الممارسات التي يمكن الإشارة إليها في سياقات مختلفة. ويمكن استخدام منصات المنظمة القائمة على شبكة الإنترنت لتقديم موارد معرفة تم أصحاب المصلحة والممارسين الرئيسيين، من أجل تعزيز فهم مبادئ الأغذية والزراعة المستدامة والنهج المتصلة بها بشكل أفضل، وإمكانية اعتمادها، بما في ذلك إمكانية تحسين دمج الاعتبارات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والتغذية وتغير المناخ، واستضافة مناقشات عالمية حول هذه المقاربات التي تشمل أصحاب المصلحة والممارسين الرئيسيين على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية.

التوصية 4 - ينبغي أن تواصل منظمة الأغذية والزراعة الترويج للنهج الشاملة والمتعددة القطاعات كعناصر أساسية لحلول الاستدامة. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تنظر الإدارات الفنية في المنظمة، بدعم من البرنامج الاستراتيجي 2، في فرص تعميم الممارسات المستدامة في النهج الخاصة بالقطاعات، مع المراعاة الواجبة للمقايضات وأوجه التآزر المتأصلة.

141- عند تطوير أدوات ملموسة وتخصيص الموارد لتسهيل وضع سياسات وطنية أكثر ترابطاً وترتيبات مؤسسات (الحكومة) تؤثر على قطاع الزراعة والموارد الطبيعية، يجب إيلاء الاهتمام لتعزيز السياسات القطاعية من أجل معالجة المقايضات بين القطاعات وعبر أبعاد الاستدامة بفعالية أكبر. كما تحتاج المنظمة إلى استخدام هذه الآراء والنهج القطاعية كنقطة دخول، ومن ثم الجمع بين النهج القطاعية والمشاركة بين القطاعات لمتابعة الاستدامة.

142- ومتابعةً للتحليل الأخير لمسائل التنسيق المشتركة بين القطاعات، الذي نشرته منظمة الأغذية والزراعة بالاشتراك مع المركز العالمي للزراعة الحراجية،⁸⁹ ينبغي أن ينظر البرنامج الاستراتيجي 2 في إجراء دراسة محددة حول أسس النهج والآليات المتكاملة للنهج الناجحة بين القطاعات وكذلك الممارسات الخاصة بالقطاعات، مع المراعاة الواجبة للمقايضات ذات الصلة. ويمكن أن تشرى هذه الدراسة عمل المنظمة في دعم تطوير الاستراتيجيات الزراعية الوطنية الشاملة والسياسات ذات الصلة التي تهدف إلى تغيير الحوافز للتخصصات القطاعية والممارسات غير المستدامة، مع التأكيد على ضرورة التكيف مع الظروف والتهديدات المتغيرة، بما في ذلك تغير المناخ، على سبيل المثال لا الحصر.

143- بما أن المبادرات الإقليمية قد أثبتت بشكل عام أنها آلية فعالة للعمل المشترك بين القطاعات على مستوى الهدف الاستراتيجي 2 والنهج المتكاملة في العديد من البلدان، يجب أن يقوم فريق البرنامج الاستراتيجي 2 بإضفاء الطابع الرسمي على المشاركة في مبادرات إقليمية رئيسية إضافية، يتم تنسيقها من قبل برامج استراتيجية أخرى وهي مهمة لتحقيق الأغذية والزراعة المستدامة.

التوصية 5 - ينبغي أن تواصل المنظمة تعزيز الشراكات والتحالفات من أجل تحقيق نظم مستدامة للأغذية والزراعة. ومن أجل تحقيق ذلك، ينبغي أن يستعرض البرنامج الاستراتيجي 2 طرائق الشراكة والإنجازات الخاصة به، بالإضافة إلى آليات التمويل بهدف زيادة إمكانات التدخلات ذات الصلة بالهدف الاستراتيجي 2 لزيادة الأثر وأوجه التآزر. وينبغي أن تسترشد عملية صياغة وتنفيذ الشراكات وخطة الاتصال الخاصة بالهدف الاستراتيجي 2 بنتائج هذا الاستعراض، بهدف توسيع نطاق المشاركة لجميع الشركاء المعنيين (بما في ذلك الشركاء غير التقليديين) واستغلال أوجه التكامل والتآزر المتأصلة بشأن قضايا الاستدامة. وعلى المستوى الوطني، ينبغي أن تسترشد المكاتب الميدانية بخطة العمل هذه، في جهودها لإشراك جميع الشركاء والتحالفات ذات الصلة. وينبغي أن يتمثل التوجه الرئيسي لهذه الجهود على مختلف المستويات في المنظمة في إنشاء مبادرات متعددة الأطراف، مع الاعتراف بأن الموارد التي يساهم بها الشركاء تتجاوز المساهمات المالية وتشمل الخبرة والشبكات والدعوة والاستثمارات.

144- يتطلب حجم عمل الهدف الاستراتيجي 2 ونطاقه الطموح تعاوناً أقوى وأكثر شمولاً مع جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين المحتملين. وفي حين أن المنظمة منخرطة مع معظم الشركاء المعنيين في دعم اهتمامات الاستدامة (مثل مرفق البيئة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة للتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، والمجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية)، هناك إمكانية لمزيد من التعاون المكثف والمتسق مع مجموعة من المنظمات حول رؤية الأغذية والزراعة المستدامة يمكنها أن تؤدي إلى نتائج أفضل. وينبغي للمنظمة أن تعزز تنسيق ترتيبات الشراكة هذه وأن تستفيد من أوجه التكامل والتآزر ومن التعاون المحتمل بين مختلف أصحاب المصلحة التقليديين والناشئين في مجال تعزيز الأغذية والزراعة المستدامة.

145- يجب أن يقوم فريق البرنامج الاستراتيجي 2 باستعراض قاعدة شراكاته ووضع خطة عمل واضحة للشراكة والاتصالات تهدف إلى إشراك جميع الشركاء ذوي الصلة (بما في ذلك الشركاء غير التقليديين) واستغلال أوجه التكامل والتآزر المتأصلة بشأن الأغذية والزراعة المستدامة والقضايا ذات الصلة. ويمكن أن تتضمن الخطة أحكاماً لعقد اجتماعات دورية مع المؤسسات المالية الدولية الرئيسية ووكالات الأمم المتحدة (مثل البنك الدولي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة) لاستعراض المحافظة من منظور أوجه التكامل والتعاون المحتملة. وينبغي أيضاً أن تبرز الفرص الناشئة عن التعاون بين بلدان الجنوب في خطة العمل. ويجب أن تنظر عملية صياغة خطة العمل في نتائج الهدف الاستراتيجي 2 الناتجة عن أنشطة فنية مؤسسية مختلفة، من أجل تقييم قيمتها الفعلية وطبيعتها مساهمتها، بالإضافة إلى إمكانية تحقيق مزيد من الترابط والتآزر والتأثير.

وبالإضافة إلى إشراك شركاء التمويل، يمكن لخطة العمل أن تقدم المزيد من الشرح عن النهج لإشراك منظمات المجتمع المدني، وخاصة منظمات المزارعين والشركات الخاصة على المستوى المحلي، وتشجيع الشراكات مع مؤسسات البحث المحلية لدعم تجارب المقاربات الجديدة و/أو تقييم فوائدها، وبناء التحالفات مع الجهات الداعية للتنمية الزراعية المستدامة.